موازين

سلسلة كتب: تحديات معاصرة

تصدر عن : منتدى الإسلام والحداثة

52 LINDFIELD ROAD – LONDON W5 1QR - UK

COMPANY REG. No. 5835450

الكتاب الثامن

تشرين الثاني/نوفمبر 2006 ميلادي **شوّال 1427 هجري**

للمراسلة:

سلسلة كتب "موازين" الموقع الإلكتروني: www.mawazeen.com البريد الإلكتروني: info@mawazeen.com	التوزيع: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع ص.ب: 6590/113 بيروت – لبنان تلفاكس: 961-1-856677 + (ثلاث خطوط)

المحتوى

- **تحديد الأولوية يقرّر كل شيء**
منير شفيق 3
- **الدولة اللائكية الفرنسية والإستبداد الحديث**
رفيق عبد السلام 7
- **الدولة الحديثة في المجال العربي – الإسلامي وإشكالية الإستقرار**
بشير موسى نافع 14
- **تفاصيل أهملها البابا بنديكت**
لطفي زيتون 20
- **المسجد الأقصى في خطر**
الشيخ رائد صلاح 25
- **حديث النهايات: أم صراع الكثيف واللطيف**
خالد حاجي 31
- **الجدل الإسرائيلي حول ما بعد زلزال لبنان**
ياسر الزعاترة 35
- **حماس وحزب الله والمعركة الواحدة**
علي فخر الدين 41
- **الصومال إلى أين ؟**
موسى سمحان الشيخ 45
- **نفض الغبار عن العقلية السياسية والعسكرية العربية**
علاّن بلال 49
- **الحركات الإسلامية والمسألة القطرية**
هاني محجوب 52
- **ثلاث أغنيات للنصر (قصيدة)**
ياسين جابر 55
- **نداء الجنوب (قصيدة)**
خالد أبو خالد 57
- **وثائق:**
– **الإسلام شريعة الحضارة الإنسانية**
الإمام حسن البنّا 59
– **نص "وثيقة مكّة"** 63

تحديد الأولوية يقرّر كل شيء

منير شفيق*

في البلاد العربية والإسلامية نمطان من التناقضات: التناقض الأساسي والرئيس والذي يشمل تلك البلاد مجتمعة ومنفردة وهو التناقض مع المشروع الإسرائيلي والاستراتيجية الأميركية (هما الآن في حالة تماه). وهنالك التناقض في ما بين دولنا وعلاقاتها ببعضها، ومعه التناقضات الداخلية التابعة من مكوّنات كل بلد من هذه البلدان. ويستطيع من شاء اعتبارهما ثلاثة أنماط من التناقضات تواجه كل دولة من دولنا. تناقض مع المشروع الأميركي – الصهيوني، وتناقض مع الأشقاء وتناقض في داخل كل قطر.

النمط الأول من التناقض ارتفع في أفغانستان وفلسطين والعراق ولبنان إلى مستوى العدوان والاجتياح والاحتلال. أي أعلى درجات العداوة. وهو مرشح ليرتفع إلى المستوى نفسه في السودان وإيران وربما سورية. فطبول العدوان تقرع في السودان على شكل إرسال قوات دولية بالرغم من إرادة الدولة السودانية. ونذر العدوان العسكري على إيران لاجتثاث مراكز البرنامج النووي، ومعه كل المواقع العسكرية والكثير من البنى التحتية والاقتصادية الصناعية أخذت تقترب من الأفق البعيد إلى الأفق القريب، وربما القريب جداً. أما على مستوى سورية فالاحتمال قائم ولا يمكن إغفاله، أو اعتباره بعيداً أو غير وارد.

وهذا النمط الأول من التناقض مارس ضغوطاً سياسية وابتزازية (فتح ملفات الإصلاح والديمقراطية والفساد) على ما تبقى من دول عربية وإسلامية، وقد استهدف إخضاعها للأجندة الإسرائيلية ومشروع الشرق أوسط الكبير.. ثم "الواسع" ثم "الجديد" والآن المشروع المرتجل "محور الاعتدال".

صحيح ان هذا النمط من التناقض في تجليّاته التي عبرت عنها إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في عهديها حتى الآن فشل في تثبيت احتلاله في أفغانستان والعراق. بل هو الآن على طريق إعلان الفشل والبحث عن مخرج.

وصحيح ان خطة شارون – بوش في اجتياح مناطق أ في الضفة الغربية وقطاع غزة

(*) كاتب ومؤلف – الأردن

للقضاء على الانتفاضة والمقاومة وصمود الشعب الفلسطيني قد فشلت فلجأت إلى استراتيجية الجـــدار والانسحاب من طرف واحد مع تفكيك المستوطنات من قطاع غزة، عدا معبر رفح الـــذي ســـلّم للمـــراقبين الأوروبيين، ومعبر "كارني" الذي حصر فيه نقل البضائع من وإلى القطـــاع. وقـــد توّج هذا الفشل بالضربة القاسية التي وجهها الشعب الفلسطيني من خلال الانـــتخابات التشريعية لعام 2006 لأميركا وإسرائيل وحتى الرباعية. وذلك بإعطاء أغلبية عبر صـــناديق الإقتـــراع لحركة حماس. ان الصفعة هنا تتمثّل في انتخاب ممثلي المقاومة ومعارضي اتفاق أوسلو، والمتهمين بـــ "الإرهاب". هذا ويمكن اعتبار هذه الصفعة، إضافة إلى ما تقدّم، رداً على اغتيال الرئيس الفلسطيني الشهيد ياسر عرفات الذي تم التخلي عنه من قبل جزء بارز من فتح ومن الدول العربية، تحت الضغط الأميركي وبسبب علاقته بالانتفاضة والمقاومة. مما ولدّ وضعاً جديداً يشهد على فشل مشروع بوش – شارون حتى ذلك الحين.

وجاء العدوان – الحرب الشاملة – على حزب الله ولبنان كله ليتلقى هزيمة عسكرية منكـــرة علـــى يد المقاومة الإسلامية في الميدان، وفشلاً سياسياً على يد الصمود الشعبي والموقف اللبناني كله الذي توجّهَ ضد العدوان. فضلاً عما حدث من عزلة دولية للموقف الأميركـــي (الإســـرائيلي) في مجلـــس الأمن. الأمر الذي سمح بصدور قرار 1701 لوقف العملـــيات العـــسكرية، ووضـــع قوات اليونيفيل تحت القيادة الأوروبية، وحصر مهامها بمساعدة الجيش اللبناني، وبما تطلبه الحكومة اللبنانية، مع عدم تدخلها بسلاح حزب الله، أو الانتشار على الحدود اللبنانية – السورية. فالبنسبة إلى الخطة الأميركية الإسرائيلية يمكن القول انها فشلت حتى الآن عسكرياً وسياسياً في لبنان.

ثم هنالك فشل أميركي (إسرائيلي) على مستوى دارفور حتى الآن كذلك، وبالمناسبة ان اســـتخدام "حـــتى الآن" في أثناء استعراض ما تقدّم من فشل ضرورة، لأن الحرب الشاملة ما زالت مفتوحة و لم تحسم بعد خصوصاً ما دامت لم تحسم في سورية، أو إيران، أو في كلتيهما.

ولهذا فإن الاستراتيجية الأميركية لإدارة "المحافظين الجدد" آنفة الذكر ما زال أمامها ســـنة ونـــصف تقـــريباً قد تسعى خلالها إلى الحسم العسكري مع إيران. وذلك باعتبار الصراع حول البرنامج النووي الإيراني ولو في حصر حدوده بالتخصيب للأغراض السلمية وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية وإشرافها، كان، و لم يزل، المحور رقم واحد في الاســـتراتيجية الأميركـــية الإســـرائيلية. هذا وليس ثمة حل من وجهة النظر الأميركية – الإسرائيلية إلاّ العمل العسكري الواسع إن لم تنفع كل الضغوط الديبلوماسية والعقابية، أو التهديد بالحرب لإجبار إيران على التخلي كلياً عن التخصيب.

ولهذا ضغطت أميركا على الاتحاد الأوروبي لإعلان فشل المفاوضات بعد أن طالت لشهرين إضافيين. وذلك لرفع الموضوع ثانية إلى مجلس الأمن واستصدار قرار بالعقوبات، مع تأكيد الطلب من إيران وقف التخصيب. لكن العقوبات هنا غير ذات جدوى وليست مقـــصودة لذاتها من وجهة النظر الأميركية، وإنما لاستخدام قرار مجلس الأمن غطاء لشن الحرب حتى لو لم يصدر وفقاً للفصل السابع، أو كان مقيّداً.

حقـــا ثمة أسباب كثيرة ووجيهة يمكن تعدادها تحول دون إقدام أميركا (إسرائيل) على

شن هذه الحرب المجنونة، وثمة عدة محللين معتبرين يقولون بذلك، وقد اشتهرت المقولة القائلة: "لا يُقدم عليها إلاّ مجنون". ولكن من قال ان المحافظين الجدد لا يرتكبون الحماقات أو يخلون مـــن الَجنون، أو لا يخطئون بالحساب وتقدير الموقف، فقد كانوا كذلك منذ تسّلمهم السلطة فكيف بعد كل هذا الفشل تلو الفشل؟ وقيل في المثل الشعبي "إياكم وضربة المقفي" (الآفل أو المخلـــي مكانـــه). ثم كيف إذا كان يمتلك كل تلك القوة العسكرية التدميرية بما فيها القنبلة النووية، مجتمعة مع كل ذلك الصلف والغطرسة والغرور والتطرف الأقصى؟

إن مـــا يعزز وجهة النظر التي تغلّب العدوان على إيران، بالإضافة إلى الإصرار على وقـــف الـــتفاوض والذهاب بالموضوع إلى مجلس الأمن، تأتي من زيارة كونداليزا رايس الأخيرة ومحاولتها من خلال الاجتماع بوزراء خارجية الدول الثماني في القاهرة الإيحاء انها في صدد تشكيل محور عربي يدعمها ضد إيران وسورية حزب الله وحماس. وقد خرجت عـــدة مؤشـــرات على فشل هذه المحاولة بما فيها ما صدر من تصريحات تنفي تشكّل هذا المحـــور. والأهم انها لم تستطع أن تقدّم مقابلاً ملموساً واحداً يَعبُر من خلال الضغط على إســـرائيل لتغطـــية بعـــض ما يراد من هذا المحور. وهو محور لا مصلحة عربية فيه. فتلبية المطلوب ضد إيران، أو سورية، أو حزب الله، أو حماس، نتائجه وخيمة على الجميع مهما كانت تلك النتائج سواءٍ أمُنيت بالفشل، كالعادة، أم بالنجاح لا سمح الله.

ويكفـــي تدلـــيلاً علـــى ذلـــك ما حدث سابقاً من تجربةٍ "مسايرة" إدارة بوش في أفغانـــستان أو العراق أو فلسطين (عزل عرفات واغتياله) وأخيراً وليس آخراً في العدوان الإســـرائيلي علـــى لبنان. فكيف حين تشجع الحرب ضد إيران حيث النتائج العسكرية والسياسية غير محسوبة أو يُعمل لمقاطعة سورية أو إراقة الدم الفلسطيني – الفلسطيني، أو اللبناني – اللبناني، أو إحداث قطيعة أو فوضى بين سورية ولبنان، في الداخل العربي.

مـــن هنا ان الحكمة والمصلحة والمبادئ وبُعد النظر والمستقبل يقضي بإفشال المسعى الأميركي في تشكيل "محور الاعتدال".

أثبـــتت التجربة مع ارتفاع نمط التناقض مع الخارج إلى مستويات الحصار والضغوط والحرب انه يهيمن عملياً، عن وعي أو دون وعي، على التناقضين الثاني والثالث.

وبالنسبة إلى التناقضات العربية – العربية أو الإسلامية – الإسلامية في ما بين الدول وحكوماتها نجد أسباب تناقضها كامنة في طبيعة التجزئة من حيث أتى. لكن تصاعد تلك التناقضات، في هذه المعادلة الدولية، ترتبط بمدى الارتباط بالخارج، أو بممانعته أو مقاومته. فالنفوذ الأميركي كلما تعاظم على دولة من الدول وضع بصماته على علاقاتها بشقيقاتها عـــزلة، أو صـــراعاً، أو "تضامناً". ففي مرحلة مثلاً ضغط باتجاه تفكيك عرى التضامن، وتـــشجيع نظرية كل دولة تقلع شوكها بيدها، ولا علاقة لها بغيرها، أو التخلّي عمّا كان يـــسمّى قضية العرب والمسلمين الأولى، أو القضايا القومية والمصالح المشتركة. ولم يحدث إلاّ مؤخـــراً، بعد الهزيمة العسكرية لإسرائيل (وأميركا) في لبنان، ومع الحاجة إلى سحب سلاح حزب الله وإسقاط حكومة حماس والتهيئة للحرب ضد إيران، أن سعت الولايات المتحدة لتشكيل "محور" أو "جبهة" المعتدلين.

وبالطبع كان التحالف مع الخارج يُوتّر العلاقات العربية - العربية، على الخصوص، كلما مثلت دولة ما أو أكثر خطاً تحرّرياً، أو ممانعاً أو مقاوماً.

على ان العلاقة بين التناقض مع الخارج والتناقضات داخل القطر اتّسمت بالحدّة في الحوارات كلما أُثير موضوع الأولوية، أو إخضاع أحدهما للآخر.

فخــلال السنوات الأربع الماضية طغت في الأجواء الإعلامية والكتابات السياسية أولوية "الإصلاح والديمقراطية" على قضايا فلسطين والتحرر والاستقلال ومواجهة تحدّيات الخارج. فمنسوب التحريض ضد الدكتاتورية والأنظمة الشمولية طغى لدى الأغلبية من النخب على منــسوب التحريض ضد المشروع الأميركي - الصهيوني حتى وهو يحاول اكتساح المنطقة. وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته في حرب العدوان الأميركي على العراق حيث انحاز قطاع كبير من المعارضــة العــراقية علناً إلى جانب "العدوان"، والبعض سمّاه تحرير "العراق من الدكتاتورية" وهــنالك مــن رفع شعاراً صفرياً في تلك اللحظة من خلال المساواة بين ضد العدوان وضد الدكتاتورية بالقدر نفسه فيما كان العدوان يكتسح العراق كله. وليس الدكتاتورية وحدها.

وبالطبع برزت حجج كثيرة لتدعيم أولوية الديمقراطية على مواجهة الحرب الخارجية التي تــشن علــى المنطقة. فكان من بينها ان الدكتاتورية لا تستطيع مواجهة حرب الخارج وإنما الديمقراطية. وإذا بتجربة العراق تنتهي إلى ما وصلت إليه حيث أطيح بالعراق كله. وأدخل في حمامات الدم والدمار والطائفية والتقسيم. فأطيح بالدكتاتورية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبوحدة العراق ووحدة شعبه وبالسلم الاجتماعي وبهويته العربية والإسلامية في آن واحد.

وجــاءت حرب العدوان الإسرائيلي على لبنان حيث ووجه بمقاومة ناجحة أفشلته حــتى عسكرياً لنجد جماهير الأمة كلها تتحدّ ضد العدوان بما فيها الجماهير الرازحة تحت دكتاتورية او تحت أنظمة فساد واستبداد وما شابه فيما ارتبك كثيرون من "الديمقراطيين" في مواجهة العدوان. الأمر الذي أكد ان منسوب التناقض مع الخارج هو الأعلى، في هذه المــرحلة، وفي هذه الظروف من كل التناقضات الأخرى. ولكن من البدهي، أنّ إشكالية تحديــد الأولــوية تفقد حضورها هنا في حالة انخراط هذا النظام أو ذاك ضمن المشروع الأميركــي - الإسرائيلي، وامّحاء أي هامش ممانعة، فعندئذ يرتبط النضال ضد الاستبداد بالمقاومة ضد الخارج ارتباطاً عضوياً. لكن ما دام ثمة هامش لممانعة يظل التناقض الداخلي محكوماً بمدى ذلك الهامش في إعطاء الأولوية للتناقض مع الخارج.

علــى أية حال عندما تشتعل الحرب مع عدوان خارجي لا يبقى مجال لإجراء التفاضل، أو المــساواة، إلاّ مــن قــبل الذين لا يريدون أن يقفوا بفعالية ضد العدوان، أو أن يجترحوا لأنفــسهم دوراً في المقاومة أو دعمها. ومن ثم لا يستطيعون الاختباء وراء القول اننا أصدرنا بياناً ضد العدوان، أو مع المقاومة، وكفى "الديمقراطيين" القتال أو دوراً في المواجهة.

تحديــد الأولــوية في مــا بــين التحدّيات يقرّر كل شيء بما في ذلك التحالفات والصداقات والعداوات وما بين بين، كما مستوى التحريض هنا وهناك. فالأولوية تُحدّد إلى أين تذهب القلوب مهما حاول اللسان ان يتذاكى، أو أن يُموّه باطناً لا يعلنه.

الدولة اللائكية الفرنسية والاستبداد الحديث

رفيق عبد السلام*

غالباً ما يقدم الفرنسيون نظامهم الجمهوري اللائكي (أي العلماني) باعتباره النموذج الأمثل في مجال الاجتماع السياسي، ليس فقط بالنسبة إلى الفرنسيين أو الأوروبيين بل إلى عموم البشرية في مختلف قارات العالم، لما يقوم عليه هذا النظام من أسس حداثية وتنويرية غير مسبوقة على حد زعمهم. وفعلا مثلت التجربة الفرنسية ومازالت بالنسبة إلى الكثيرين من النخب الفكرية والسياسية سواء أكان في العالم العربي أم في غيره من مواقع العالم الأخرى نموذجاً ملهماً ومثالاً يحتذى. فبالرغم مما يطفو اليوم على النموذج الجمهوري اللائكي الفرنسي من أزمات عميقة وأعطاب واسعة على نحو ما أفصحت عنه اضطرابات الضواحي الباريسية، وقد ألهب وقودها أبناء المهاجرين من أصول عربية وإفريقية، فضلا عما يطبعه من مظاهر تهميش وتمييز خفي ومعلن، إلا أن الفرنسيين لا يكفون عن التعلق بادعاءاتهم الوثوقية والتبشيرية بالحل الجمهوري اللائكي، وان مما يتم تجاهله غالبا في ثنايا الخطاب التبشيري اللائكي بشقيه الفرنسي والعربي ما تحمله التجربة الفرنسية من أبعاد تسلطية مخيفة ومتوارية خلف إدعاءات الحرية والمساواة والتحرر، وحسبنا أن نشير هنا إلى بعض من هذه الملامح التسلطية الملازمة للنموذج الجمهوري اللائكي الفرنسي.

تتأسّس اللائكية (العلمانية) الفرنسية على نزعة تدخلية صارمة وثقيلة الوطأة للدولة. وتقوم هذه النزعة التدخلية بدورها على دعامتين نظريتين مترابطتين: أولاً اعتبار الدولة اللائكية ضامنة الوحدة الاجتماعية والسياسية وحارسة الهوية العامة، وذلك بحكم قدرتها "الخارقة" على تجاوز الانقسامات الاجتماعية والقيمية التي تنخر الجسم السياسي، ومن ثم

(*) من تونس: كاتب وأستاذ جامعي – لندن.

قــدرتها الفائقــة على التعبير عن المصلحة العامة والمتجاوزة للمصالح الجزئية والعينية للأفراد والمجمــوعات. وتتأســس هــذه الفكرة بدورها على تقليد أنواري مبكر يشدد على شفافية الــسياسي. وقدرتــه على "بلورة" الإرادة الكلية والعامة، أي قدرة السياسي، وعلى نحو ما يتجــسد في الدولــة القومية، على التعبير الوافي والتام عن المصالح الكلية والجامعة التي تشمل جمــوع الأفــراد والجماعات. ومن ثم التعالي عن ظاهرة الانقسام الديني والطائفي والعرقي والطبقي وما شابه ذلك. تعود جذور هذه الفكرة إلى الفيلسوف الانكليزي هوبز الذي نافح ومنذ وقت مبكر في القرن السابع عشر عن فكرة السيادة الكلية والمطلقة للدولة – التنين، بما هــي شــرط لازم لتجاوز حالة التحارب الداخلي وما أسماه بالحالة الذئبية للإنسان. فمادام الإنسان من وجهة نظر هذا الفيلسوف مهيّأ بطبعه الذاتي إلى الفتك بغريمه وعلى استعمال كل أدوات الحيلة والمكر للاستحواذ على مقدرّات السلطة والثروة، وما دام الناس متساوون بالجبلة في قدراتهم العقلية على التحايل وإرادة الفتك بالآخرين، فليس ثمة خيارات كثيرة للخروج من هــذه الحالة الوحشية، سوى تسليم الناس لأسلحتهم وما بأيديهم من أدوات القوة والبأس، وبمحض إرادتهم الحرة والتعاقدية لصالح هيئة سياسية كلية (يسميها بالكومنولث) والاعتراف بها سلطة رادعة وقاهرة تحوم فوق رؤوس الجميع.

أمــا الفيلــسوف الفرنسي جون جاك روسو من بعده، إذ اعتبر الدولة بمثابة الإطار المعبّــر والمجــسّد للإرادة الكلية للمواطنين، وهي إلى جانب ذلك قوة ناظمة ومتعالية عن مجمــوع المصالح الفردية والجزئية. ولهذا السبب ينبّه روسو إلى أن هذه الإرادة العامة التي يــتحدث عنها ليست مجرد تجميع كمي لمجمل الإرادات العينية أو مجرد توليف بين المصالح الجــزئية والمتضاربة، بل هي أشبه ما يكون بالقوة السحرية التي تتجاوز نطاق كل ما هو جزئــي وفردي لتشمل الكلي والعام المجرد. كما أعاد الفيلسوف الألماني هيغل في القرن التاســع عــشر إحياء هذه الفكرة مشدداً على أولوية فكرة الدولة الكلية المجردة والجامعة للفــضائل السياسية والأخلاقية، والقادرة في ذات الوقت على ضمان وحدة المجتمع المدني المنقسم على نفسه من جهة المصالح والمعايير. فالمجتمع المدني المتموضع عنده ما بين الانتماء العــضوي البــسيط ممثلاً في العائلة والروابط الدموية وبين الانتماء المجرد والعام مجسداً في الدولة القومية لا يهتم سوى بتحقيق أقصى ما يمكن من منافع جزئية. وهذا ما يمنح الدولة القومــية القــيام علــى وظيفة الضبط والتوجيه لحركة المجتمع المتمدن ولحم ما تناثر من عناصره نتيجة ما يطبعه من منافسات وانقسامات داخلية.

وبالرغم أن هيغل يؤكد في مواضع مختلفة من أعماله على أن الدولة الحديثة لا تلغي قــيمة الحــرية الذاتية للأفراد التي هي عنده عنوان الأزمنة الحديثة، إلا أنه ينتهي في آخر المطــاف إلى إعطاء الأولوية القصوى لكل ما هو كلي وشمولي على ما هو عيني وجزئي، أي تغلــيب مــنطق الدولة على الذاتية الحرة. فالدولة عند هيغل تعد بمثابة التحقق العيني والتاريخــي للكلــي العقلي، ولك أن تقول هي نقطة الالتقاء والتقاطع بين المطلق العقلي والنسبي التاريخي من جهة صلتها الوثيقة بالمجتمع المدني من جانب، ثم من جهة قدرتها على

المتعالي عن الجزئي والنسبي من الجانب الآخر. هكذا وفرت فكرة الكلي الجامع والناظم التي تعبر عنها الدولة، على نحو ما هو مبثوث في أدبيات رجال الثورة الفرنسية وفلاسفة الألمان لاحقاً أرضية نظرية خصبة لنشأة الدولة الشمولية والتدخلية، على نحو ما بدأ الفرنسيون في إقامة دعائمها ووضع أركانها بعد ثورتهم الصاخبة، وعليه تم الانتقال بهذه الأفكار من بطون الكتب وتنظيرات الفلاسفة إلى حالة الاختبار التاريخي العملي، فكانت الساحة الفرنسية حقلا تطبيقيا واختباريا لهذه المدونات الفكرية والحقوقية المجردة.

ومن المعلوم هنا أن التعلق الشديد بالدولة عند الفرنسيين لم يكن مبنيا على اعتبارات فكرية أو نظرية محضة بقدر ما كان موجها بمشكلات عملية، وحاجيات حيوية فرضتها سياقات التجربة الفرنسية نفسها. فقد تميزت التجربة الفرنسية في خطها العام، بما في ذلك زمن الملكية بوجود دولة تدخلية ومركزية قوية، متساندة مع سلطة كنسية شديدة الضبط وبالغة القهر. ومع تراجع دور الكنيسة نتيجة الصدمات العنيفة التي تلقتها بعد الثورة امتصت الدولة الجمهورية المعلمنة جل الخصائص الهيكلية والبنيوية التي كانت موكولة لمؤسسة الكثلكة. وذلك ابتداء من الميل القوي نحو فرض الوحدة الاجتماعية والسياسية بسلطان القهر والخوف، إلى العمل على غرس التجانس الثقافي واللغوي بقوة الإكراه المخفف والعنف المغلظ، بعدما كان يفرض ذلك تحت غطاء وحدة الدين والكنيسة، وخلف شعار مقاومة الهرطقات الدينية. وبالنظر إلى ما كان ينخر المجتمع الفرنسي، سواء أكان قبل الثورة أم بعدها من انقسامات سياسية ودينية، وما كان يطحنه من استقطاب إيديولوجي فقد أضحت الحاجة أشد للدولة الجمهورية العلمانية (اللائكية) أكثر من أي وقت مضى لاستعادة الوحدة السياسية والاجتماعية المفقودة، وإعادة رأب التصدعات التي عمّقها الحدث الانفجاري للثورة الفرنسية. صحيح أن الدولة الفرنسية الجمهورية لم تعد معنية كثيراً بفرض الكثلكة، أو فرض وحدة التراث الكلامي والتأويلي المسيحي على المجتمع على نحو ما كانت تفعل الكنيسة الكاثوليكية، إلا أنها (أي الدولة) لم تتخل عن مسعاها في فرض وحدة ثقافية ورؤية عامة ومسالك حياتية على المجتمع تلغي بموجبها كل الخصوصيات والتباينات. ومن ثم السيطرة على ما كان ينخر الجسم السياسي والاجتماعي الفرنسي من انقسام حاد تحول بموجبها إلى ما يشبه خنادق الجيوش المتقاتلة، من ذلك الانقسام الديني العنيف الذي اشتعل أواره في الشمال الفرنسي منذ القرن السادس عشر بين الكاثوليك والبروتستانت، والذي حاولت الكنيسة الكاثوليكية إخماد لهيبه عبر إرادة مصممة على اقتلاع الطائفة البروتستانتية من جذورها، رغبة في العودة إلى ما قبل مرحلة الانقسام الديني. وقد أضيف إلى ذلك فيما بعد الصراع الدموي والمرير بين معسكر الجمهوريين والملكيين، وبين اللائكيين والكنسيين. وهو صراع لم يحسم بصورة كاملة، ولم تنطفئ ناره اللاهبة إلا بعد ما يزيد عن مائة سنة من عمر الثورة الفرنسية مخلفا وراءه ميراثاً ثقيلاً من الصراعات والجراحات والندوب.

يجب لفت الانتباه هنا إلى أن الحل الادماجي والتدخلي الذي نهجته فرنسا لم يكن، بالضرورة، هو الحل الممكن والوحيد لمعضلة الانقسام الديني والطائفي أو لمشكلة التنوع

العرقي واللغوي، فقد عانت دول الجوار الأوروبي الشمالي من مشكلات مشابهة ولكنها اختارت وجهة مغايرة في العلاج.

الدولـــة عـــند اللائكـــيين الفرنسيين ليست مجرد أداة لتنظيم الشأن العام، أو هي مجرد مؤســسة وظيفـــية لإدارة حياة الناس وتصريف أحوالهم ومعاشهم، بل هي "صوت الأمة" و"روح" الشعب، وهي إلى جانب ذلك موضع حلول العدالة الكاملة والخير الأعظم، وهذا ما يعطـــيها مـــشروعية التدخل على النحو الذي تريد، وفي الوقت والموضع الذي تريد، لفرض قيمها وتصوراتها الخاصة على الأفراد والجماعات، مفترضا فيها القيم العامة والكلية للمجتمع نفـــسه، بحـــيث تتماهى مصالح المجتمع في مصالح الدولة، وتنصهر الإرادات العينية والجزئية للمواطنين في الإرادة العامة المعبّر عنها في الدولة. من الواضح هنا أن الفكر السياسي الفرنسي يقوم على خيرية الدولة وشفافيتها بما يجعلها جديرة بتجسيد ثم حماية القيم السياسية النبيلة، في مقدمـــة ذلك قيمتا الحرية والمساواة، وهنا يتساوق الدور التدخلي والإكراهي للدولة الفرنسية على نحو ما تجسد ذلك في تجربتها التاريخية الحيّة، مع نظرية سياسية متمركزة حول الدولة، إذ جمعت التجربة الفرنسية بين نظرية وممارسة متمركزتين حول مقولة الدولة العادلة والخيرية.

ونخلص من ذلك إلى القول بأن الثورة الفرنسية بقدر ما فتحت أفق الوعي الإنساني مـــن جهة معالجة شرور السياسة من خلال الوعي بتاريخيتها وعاهاتها المزمنة، بما في ذلك آفـــة الاستبداد، بقدر ما فتحت الباب على مصراعيه أمام ظهور أنماط استبدادية جديدة وغـــير مسبوقة. فقد كانت الثورة الفرنسية حاملة لبذور الاستبداد "الحديث" على نحو ما ســـيبرز لاحقـــا في الأنظمـــة الفاشية والنازية والشيوعية وغيرها. وما يجمع هذه الأنماط التـــسلطية علـــى اختلاف أنواعها وأسمائها هو تعلقها المفرط بالدولة والعمل على تغيير شـــروط الوجـــود البشري بصورة مثالية وحالمة عن طريق تدخل الفعل السياسي المبرمج والمخطط الذي تحتل فيه الدولة موقع الصدارة والتوجيه.

فـــإذا كـــان الفكـــر الـــسياسي القديم يتأسّس على الخاصية الطبيعية والقبلية للوجود الاجتماعي السياسي بما لا يمكن تغييره أو تعديله بما في ذلك مسألة التفاوتٍ في الرزق والثروة، وتـــسلط الحـــاكم علـــى المحكوم مثلا فإن الفكر السياسي الحديث بدءاً بمكيافيلي، مرورا بمونتوســـكيو وهوبس وروسو، وانتهاء بماركس وغيرهم يقوم على فكرة أساسية مفادها أن مـــشكلات الاجتماع السياسي وشروره، هي في جوهرها نتاج الشروط التاريخية التي ينصهر ضـــمنها الـــناس. ومن ثم القول بإمكانيةٍ تغيير هذه الظروف بتوسط الفعل الإنساني المصمم والمـــبرمج، وليست الثورات الحديثة بدءاً من الثورة الفرنسية ومرورا بالثورة البلشفية والماوية وغيرهـــا إلا تكثـــيفاً لهذه الرؤية السياسية الإرادية والحالمة بقلب الأوضاع القائمة رأسا على عقب، واقتلاع آفة الشر السياسي والاجتماعي من منابته. وبشيء من المقارنة يمكن القول هنا أنه إذا كان فلاسفة المسيحية ومتكلموها يعدمون قدرة الإنسان على تغيير أوضاع الاجتماع السياسي باعتبارها عطاء طبيعياً أو غيبياً لا يمكن التحكم في مجراه ومصائره المحددة سلفاً، فإن الفلاســـفة والمفكـــرين الغربيين المحدثين ومن خلال تشديدهم على قدرة الإنسان على تغيير

مجـــرى العـــالم ومسار التاريخ قد غيّبوا الحدود الفاصلة بين الممكن الفعلي والممكن الخيالي. وهكذا أصبح كل شيء عندهم قابلا للانقلاب والتغير الجذري بصورة تفوق إمكانيات البشر وسنن الاجتماع، أما الأدوات السحرية التي يتم بموجبها إعادة تصويب التاريخ وتغيير وجهته فهي تتحدد أساسا في الدولة الطلائعية.

ثمّـــة عامـــل أساســـي وراء إعطـــاء الدولـــة كل هذه المركزية والدور هو العامل الاســـتعماري وما يقتضيه من تعبئة القوى الاجتماعية إلى الحد الأقصى لمواجهة حروب المنافـــسين كمـــا حـــروب شعوب المستعمرات. لكن هذا العامل نؤجّل بحثه على أهميته ومحوريته، بسبب إجلاء فلسفات اللائكية العلمانية الفرنسية.

هذا العامل مضافاً إلى كل ما تقدّم يفسّران التعلق المطلق للفرنسيين بالقوة "الخارقة" للدولـــة بحـــسبانها العصا السحرية القادرة على إحداث التحولات الاجتماعية والسياسية وتفكـــيك عـــرى النظام القديم. فقد جعل الفرنسيون من الدولة قوة عليا تتموضع فوق المجـــتمع ومؤســـساته الحيوية، وهذا ما يعطيها شرعية التدخل في مختلف مناحي النسيج الاجتماعي والسياسي تحت ذريعة ترشيد المجتمع وحماية الخير العام، والمصلحة العامة. من المعلـــوم هنا أن الثورة الفرنسية قد حاولت أن تملأ الفراغ النظري والمؤسسي الذي تركته فكـــرة الحق المقدس والمطلق التي كانت تشدّ عرى النظام الاقطاعي القديم، بفكرة الدولة الدهـــرية "المتعالـــية" عن المجتمع والمجسدة لإرادته الكلية والعامة. وبشيء من المقارنة هنا يمكـــن القـــول أن الفكـــر السياسي الفرنسي قد حول تعديل مجرى الحلول المسيحي مع المحافظة على مرتكزاته البنيوية. فإذا كان الكلام المسيحي يرى في الكنيسة تعبيراً عن جسد المـــسيح وموضـــع حلـــول العناية الربّانية، فإن وريثه المعلمن صار يرى في الدولة موضع الحلول "الباطني" للإرادة الكلية والعامة للأمة ومجال تجسيد السيادة المطلقة، بما يشبه حلول العناية الربّانية في التاريخ وسيادة الخالق على مخلوقاته. وفعلا فإن المتابعة الدقيقة للمفاهيم الأساســـية الـــتي قامت عليها نظرية الدولة الحديثة، بما في ذلك مقولات السيادة والإرادة الكلية، والخير العام، لا تقل غموضاً عن عقيدة التثليث والحلول المسيحيين.

تـــشتغل اللائكـــية الفرنـــسية عبر ذراعين متكاملين ومتعاضدين، أولاً عبر آلية الرقابة والـــضبط العقابي للدولة الجمهورية اللائكية التي تقوم على "حراسة" القيم الجمهورية اللائكية وضـــبط حـــدود المـــباح والممنوع من منظار هذه الدولة، ثانياً عبر أدوات التوجيه الثقافي والايديولوجي التي يتم بمقتضاها صوغ الشخصية الفردية، وشحن الفضاء العام بالقيم الدهرية المعلمـــنة وعلـــى رأس ذلـــك مؤسسة المدرسة والترشيد التربوي. ولعل هذا ما يفسر كثرة الضجيج والسجال الذي يثيره الفرنسيون حول دور المدرسة والتعليم بما لا نظير له لدى أمم أخرى في العالم. فاللائكية الفرنسية لا تكتفي بتحرير السياسي من سيطرة الكنيسة بل تراهن على مقارعة الدين عامة وطرده من الفضاء العام لتحل محله "القيم اللائكية الصلبة"، وهنا تحل المدرســـة محل الكنيسة في إعادة صوغ الوعي الفردي والجماعي. كتب فردينان بويسون زمن الجمهـــورية الثالـــثة سنة 1912، وذلك في معرض دفاعه عن مشروعية المدرسة اللائكية "إن

للكنيسة معقوليتها الخاصة ومن ثم ليس أمام المرء إلاّ أن يكون معها أو ضدها، كما أن المدرسة اللائكية هي الأخرى لها اسمها وهويتها الخاصة والمحددة، ومن ثم على المرء أن يختار بين المدرسة العقلانية أو المدرسة الاكليريكية الكنسية لأنه لا توجد منطقة وسطى بينهما".

ولعل هذا ما يسمح بالقول أن اللائكية الفرنسية لم تكن مجرد تسوية سياسية لمعضلة التنازع بين الكنيسة والدولة أو بين الديني والسياسي بل هي أكثر من ذلك عقيدة صارمة ومنظومة إكراهية مغلقة شبيهة بالعقائد الشمولية. وهي إلى جانب ذلك تتوفر على كل مميزات الدين، من يقينيات وتقديس وطقوس، وتعلق بالغايات القصوى والآمال البعيدة وإن كان ذلك مسكوباً في قالب وضعي دنيوي على نحو ما ذكر ذلك المؤرخ الفرنسي ألكسيس ديتوكفيل. فالنزعة الشمولية والوثوقية التي تطبع هذه اللائكية، فضلا عن جنوحها الإقصائي والاستبعادي ليست إلاّ انعكاساً للطابع الوثوقي والاستبعادي الذي ميز الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية. فكما أن عقيدة الكثلكة كانت ترسم حدوداً صارمة تفصل بموجبها بين أتباع الصليب الخلص، وأتباع الغواية والشيطان من الوثنيين والكفرة، فكذا هو الأمر بالنسبة للائكية اليوم التي لا تتردد في إقامة جدر سميكة بين اللائكيين الخلص وبين من تعتبرهم خصوما موصوفين بالغيبيين واللاعقلانيين. فـ "خصوم" لائكية اليوم ليسوا إلا هراطقة الأمس، ومحرّمات جمهورية اليوم ليست إلا محرّمات البابوية الكاثوليكية للأمس البعيد – القريب وإن اكتست طابعاً دهرياً دنيوياً.

فتحت الثورة الفرنسية الباب على مصراعيه أمام ظهور أنماط استبدادية جديدة وغير مسبوقة. فهي استبدادية تعتمد على الأنياب الحادة لدولة مركزية وتدخلية وذات ادعاءات تنويرية. فقد كانت الثورة الفرنسية حاملة لبذور الاستبداد "الحديث" على نحو ما سيبرز لاحقا في الأنظمة الفاشية والنازية والشيوعية وغيرها.

وعلى الجملة يمكن القول أن الثقافة السياسية الفرنسية على نحو ما تشكلت في مبدأ اللائكية ومرادفها الجمهورية قامت على نزوعات جذرية مدمّرة لا تعرف معاني التوسط والوفاق، ويبرز ذلك جليا من خلال صعود اليعاقبة وتحويلهم الساحة السياسية والثقافية الفرنسية إلى ساحة حرب مفتوحة في إطار ما سمي وقتها بسنوات الرعب أو ما أسماه روبسبيير بإرهاب الحرية. وحالة الرعب هنا لا تعني مجرد حقبة من حقب الثورة الفرنسية – تلك التي تمتد بين مجازر أيلول/سبتمبر من سنة 1792 إلى غاية سقوط روبسبيير في شهر تموز/يوليو من سنة 1794 – بقدر ما هي نمط كامل في إدارة الحكم وفي تصور سياسي قد لازم الثورة منذ ولادتها واستمر معها لعقود متتالية من الزمن ومازال يحكمها إلى يوم الناس هذا. والمقصد هنا ذلك النمط من الحكم الذي يستدعي القوة والحسم الجذري في التعاطي مع السياسة وقضايا الاجتماع باسم ادعاءات حداثوية وتنويرية، وهو إرهاب يتراوح بين الاستخدام الفج والصريح للعنف المنظم من طرف مؤسسات الدولة وأجهزتها، وبين العنف "الصامت" الذي يقوم على سن تشريعات قانونية تعسفية، وحامية لإرهاب الدولة المنظم.

وفعلا فقد كانت مخاوف الفيلسوف الانكليزي المحافظ ادموند بورك في محلها حينما

كـــتب ومنذ وقت مبكر، وقبل أن يستوي مشهد الثورة على صورته الجلية (سنة 1790) بقـــوله إنه يتوقع للفرنسيين "رحلة طويلة وشاقة في عالم الفوضى وعتامة الظلمة"، وذلك بحكـــم مـــا يطـــبع الثورة الفرنسية من وجهة نظر بورك من تعلق بالمجردات والمثل بدل الاســـتناد إلى الخـــبرة السياسية الحية، مرجعاً ذلك إلى قلة دراية منظري الثورة وخبرتهم بأحوال السياسة وأوضاع الاجتماع السياسي المعقدة، ومن مظاهر ذلك التعلق بتصورات مثالـــية للـــزمن والتاريخ، كان من مظاهرها العمل على صنع تاريخ ونمط من الاجتماع الـــسياسي مطلقا الجدة، وفي قطيعة مطلقة مع الماضي، فضّلا السعي إلى صنع مفهوم مجرد ومتعال للمواطنة لا علاقة له بالواقع وممكناته الفعلية، إلى جانب عن ميل أهلها إلى الحلول الجذريـــة والقصوى بدل البحث عن الحلول الوفاقية الوسطى. وبغض النظر عن الدوافع المحافظـــة، بل العنصرية في الكثير من الحالات التي حكمت المفكر الانكليزي، إلا أن أهمية مقاربته للثورة الفرنسية تكمن فيما قدمه من تشخيص وتساؤلات لا في نوعية الإجابات التي ركن إليها، ولعل هذا ما يعطي أهمية لتأملاته الثاقبة حول الثورة الفرنسية.

مـــن المعلـــوم هنا أنه قل وندر أن تركزت الأنظار والكتابات حول إرهاب الثورة الفرنـــسية، وربما يعود ذلك إلى ما رشح عن هذه الثورة من شعارات تحريرية ومدونات حقوقـــية طلائعـــية قد غطى وجوهها المخيفة والمرعبة، كما أن ظهور الثورات الشيوعية القريبة إلينا زمنا وانكشاف توجهاتها العنفية التسلطية قد ألقى بشناعات الثورة الفرنسية في طـــي النـــسيان. ثم تعزّز ذلك مع المجازر الستالينية والحروب الهتلرية. وأضف دور النخبة السياسية والفكرية الفرنسية التي تعوّدت على إحاطة حدث الثورة بهالة احتفالية صاخبة...

وفعـــلا فـــإن القراءة الثاقبة للتجربة الفرنسية سواء أكان في موطنها الأصلي أم في مختلف البلاد التي امتد إليها نفوذها الاستعماري، تكشف لنا عما رافقها من أبعاد تسلطية ثقيلة الوطأة، ومن مظاهر ذلك التشديد على الدور الطلائعي للدولة في إحداث التحولات الـــسياسية والاجتماعية وفي هندسة البنية الاجتماعية السياسية بصورة فوقية ومتعالية عن مشاغل الناس وحاجياتهم، ومما يزيد من مخاطر النموذج الفرنسي ويقوّي أنيابه الحادة أكثر حيـــنما يتم الاستحواذ على هذه الدولة من طرف نخبة لائكية صلبة ومعزولة عن محيطها الاجتماعـــي، ومقطوعة الصلة بثقافة الناس ومصالحهم، كما هو واقع الحال في الكثير من الـــبلاد العـــربية التي خضعت لتجربة الاحتلال الفرنسي القاسية (وخاصة في بلاد المغرب العربي)، حيث استحال أمر هذه الدولة إلى ما يشبه آلة حرب دائمة ومفتوحة في مواجهة مجـــتمع تـــتهمّه بالجمود والتخلف. وفعلا إذا كانت اللائكية الفرنسية "الأصلية" مصابة بالكثير من الأعطاب والأخلال التي مازال الجسم الفرنسي يشكو من تداعياتها إلى اليوم، فـــإن أخواتها من العلمانيات اللائكيات المستنسخة تبدو عللها أشد وسقومها أعمق بحكم شـــدة غـــربتها عـــن الناس بما لا يقارن بلائكية النموذج أو الأصل. ولذا لم يكن محض مـــصادفة أن تكـــون أكثر أنظمة الحكم العربي استبداداً وغلظة في التعامل مع مجتمعاتها وتقاليدها تلك التي ورثت التقاليد "الجمهورية" الفرنسية.

الدولة الحديثة
في المجال العربي - الإسلامي
وإشكالية الإستقرار

بشير موسى نافع*

مـــن الجزائر إلى لبنان إلى باكستان، تعاني أغلب دول المجال العربي – الإسلامي من فقدان الاستقرار؛ بل وبات مصطلح "هلال الأزمات" مصطلحاً شائعاً، في أوساط دارسي السياسة والسياسة الدولية، لوصف دول هذه المنطقة المسكونة بالتاريخ والمواريث الثقافية عميقة الجذور. ليس من الصعب، بالطبع، تلمّس التحيز العنصري في تمييز هذه المنطقة عن باقـــي العالم واعتبارها منطقة موبوءة بالتأزم والاضطراب. ولكن ذلك لا يجب أن يحجب حقائـــق التاريخ والواقع؛ فمنذ نهاية حقبة الاستعمار المباشر والدولة الحديثة في بلدان هذه المـــنطقة تنـــتقل مـــن أزمة إلى أخرى. لا علاقات الطوائف والأعراق والقوى السياسية والفكرية ببعضها البعض هي علاقات مشاركة طبيعية نسبياً، كتلك التي تربط مثيلاتها في بعـــض بلـــدان الغرب الأوروبي، ولا علاقات هذه المجموعات والقوى بمؤسسة الدولة قد انـــتظمت في أنماط متعارف عليها، كتلك السائدة بين مؤسسة الدولة وشعوبها في البلدان المستقرة من العالم.

كمـــا الكـــثير من أنظمة السياسة والاجتماع والقانون، تعتبر الدولة الحديثة نتاجاً أوروبـــياً غـــربياً بامتياز. بدأت الملامح الأولى لهذه الدولة في التشكل منذ منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد بعد سلم وستفاليا الذي وضع نهاية لحرب أوروبية داخلية طويلة أدّت إلى إبـــادة أكثـــر من ثلث سكان القارة. في وستفاليا، أقر الأوروبيون فكرة سيادة

(*) كاتب ومؤرخ وأستاذ جامعي – القاهرة/لندن.

الإمـــارات والملكـــيات واستقلالها، واتفقوا على حدود أولية لهذه الإمارات والملكيات، وبـــدأوا مـــسيرة الخروج الطويلة من الأنظمة الإمبراطورية المقدسة. ولأن المسألة الدينية كانت أحد أبرز أسباب حرب الثلاثين سنة، فقد حمل حق السيادة معه الحق في الاستقلال الكنسي والديني، لاسيما لمن اختار الانشقاق البروتستانتي عن الكنيسة الكاثوليكية. ولكن الدولـــة الأوروبـــية القومية الحديثة احتاجت زهاء قرن ونصف قرن آخر لتكتسب سماتها الرئيـــسة، حـــيث التماهـــي بين الشعب والدولة، وحيث السيادة الكاملة على الأرض والـــشعب، وحيث مؤسسات التحكم والرقابة، وحيث الدولة ذاتها مصدر شرعية الحق والقانون، وحيث تجسد الدولة الجامع القومي للأمة.

ولا تنتمـــي الدولة الحديثة إلى أصول أوروبية غربية فقط، بل تعتبر الدول الأوروبية الغربية المعاصرة النموذج الأمثل للاستقرار والكفاءة. ولم يعد من المستغرب، سواء أكان في الخطـــاب العـــربي الليـــبرالي أم في الخطاب الغربي النقدي، أن ترى الدول العربية أو الإســـلامية دولاً غير مكتملة النمو، غير ناضجة، تفتقر إلى تماهي الشعب والدولة، أو أنها تعـــاني بتعـــبير آخر من فقدان الولاء الوطني للدولة. والمقارنة المستبطنة هنا بين "مكتملة الـــنمو" و"غـــير مكتملة النمو" هي مقارنة مع الدولة الأوروبية، مع دول مثل بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وشقيقاتها، دول المثال للدولة الحديثة، مفهوماً ومؤسسات.

في عـــدد كـــبير من المجتمعات العربية والإسلامية، وربما في أغلبية هذه الدول، ثمة افتراق أيديولوجي وسياسي واسع، وثمة اختلاف أعمق على الاستراتيجية الخارجية وطبيعة الـــنظام نفسه يجعلان من المستحيل قيام نظام تداولي سلمي على الحكم. وثمة توترات، بل وحـــروب، إثنـــية ودينية وطائفية وقبلية وجهوية؛ ثمة فقدان ثقة بالدولة وعدم اكتراث بمؤسساتها وقوانينها، بل وبمصيرها ككل؛ وثمة سيطرة وتحكم وسيادة، ولكنها من الصنف المفروض بالعنف والعصا الغليظة. عندما يقارن هذه الواقع للدولة بواقع المثال البريطاني أو الفرنسي أو الألماني، فالنتيجة لا يمكن أن تكون محل جدل أو شك.

بـــيد ان الـــصورة الناجزة للدولة، سواء في نموذجها الأوروبي أو في سلالتها العربية والإســـلامية المشوهة، تغفل بعداً هاماً لا يمكن فهم أزمة الدولة المستحكمة في بلادنا من دونهـــا: تـــاريخ الدولة ونمط ولادتها ونموها وعلاقات القوة التي ترتكز إليها. المدهش في الحالـــة الأوروبية أنه بالرغم من حجم القارة الصغير، وعدم وجود موانع جغرافية فاصلة بـــين أغلـــب دولها (اللهم إن استثنينا الجزيرتين البريطانية والإيرلندية)، فإن كل بلد من الـــبلدان الأوروبـــية، صـــغيرها وكبيرها، يمتلك تجربة خاصة جداً ومتميزة لولادة ونمو واستقرار مؤسسة الدولة. أصحاب الأيديولوجيات الشمولية فقط هم من تصوروا وجود تاريخ سياسي واجتماعي متطابق لهذه الدول؛ بل وتصوّر الماركسيون منهم وجود قانون تاريخـــي واحد لكل دول العالم وشعوبه. وربما كان كتاب المؤرخ الاجتماعي الأميركي بارنغتون مور جونيور، "الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية"، الصادر في 1966

، أول دراســة هامــة تتصدى للقراءات الشمولية وتكشف التباين الواسع بين السياقات التاريخيـة - الاجتماعيـة لـبروز النظام السياسي الحديث وتطوره في عدد من البلدان الأوروبـية الرئيـسة، وبيـنها وبين بلدان أخرى غير أوروبية. ولكن هذا ليس هو محل الاهتمام هنا؛ المهم هو الجوامع المشتركة في تاريخ وتجليات الدولة الأوروبية الحديثة.

كــل الدول الأوروبية تقريباً ولدت في ما يمكن أن نعتبره "بيغ بانغ"، أي في ظروف انفجارية، مدوية، وعسيرة. ولأنها دول قومية ذات حدود معينة، وتتمتع بالسيادة المطلقة علــى شــعبها وأرضــها، فهي بالتعريف دول مقتطعة، مقتطعة من إمبراطوريات واسعة (روسية، رومانية مقدسة، هنغارية - نمساوية)، أو من أراضي دول أخرى؛ أو هي وليدة توحيد قسري لدويلات سابقة.

بــرزت الــدول الأوروبــية في ظل حروب قارية، أو حروب أهلية، أو حروب توحيدية، أو حروب تحرير. وبرزت من رحم صراعات دموية بالغة، فرضت أمراً واقعاً جديداً، وعلاقات قوى إقليمية وداخلية جديدة. ولم تكن لحظة الولادة القاسية كافية لدفــع ثمن السلام والاستقرار؛ ففي معظم أنحاء القارة، حكمت شعوب الدول الوليدة بقدر كبير من الاستبداد والتسلط والعنف، العنف الطبقي الاجتماعي، عنف الأكثرية ضــد الأقلــية الإثنــية أو الطائفية، أو العنف السياسي - الأيديولوجي ضد القوى والتيارات المخالفة.

قــبل خمسين عاماً فقط، كانت أمة أوروبية متحضرة كألمانيا تتعهد مشروعاً صناعياً غــير مسبوق، وظفت فيه إبداعات العقلانية والعلمية الأوروبية كما لم توظف من قبل، لإبــادة أقلية دينية بأكملها في كل أنحاء القارة تقريباً. في بلدان أوروبية بروتستانتية، منع بناء كنائس كاثوليكية حتى ستينيات القرن العشرين.

وفي الاتحــاد السوفياتي كان المعارضون للنظام الاشتراكي يوصمون بالمرضى عقلياً، كــونهم يعترضــون على النظام الذي أفرزته قوانين التاريخ الحتمية. وقد ظل الاستبداد والعنف السياسي يطلان بشبحيهما على شعوب القارة إلى ان حسمت الحرب الباردة في مصلحة المعسكر الليبرالي - الرأسمالي في نهاية الثمانينات. وثمة من يقول انه حتى هذا النصر الليبــرالي لم يــضع حداً للاستبداد، بل غير طبيعته وتغيرت بالتالي طبيعة القوى المستبدة المسيطرة.

حــتى الحــرب العالمية الثانية، لا تكاد حدود دولة واحدة من الدول الأوروبية قد اســتقرت؛ وظلــت الحدود والنــزاعات المناطقية (ذات الدوافع القومية أحياناً) تشعل الحرب تلو الأخرى، بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية. ليس ذلك فقط، بل ان دولاً (كألمانــيا) احتاج توحيدها واستقرار حدودها حرباً تلو الأخرى، من النصف الثاني للقــرن التاســع عــشر حتى هزيمة الكتلة الشيوعية في الحرب الباردة، وهي الحرب التي وضعت القارة كلها في ظل تهديد الاشتعال النووي.

وفي مناطق أخرى (كدول البلطيق) كان لابد للحرب الباردة أن تنتهي وللاتحاد السوفياتي أن ينهار قبل أن تمنح هذه الأمم الصغيرة الاستقلال والسيادة. وبالرغم من ان حرب التوحيد الإيرلندية تبدو وكأنها وضعت أوزارها، فليس من الواضح بعد ما انتهت إليه. أما في شرق القارة، في البلقان الكبير، فلم تختتم بعد الحروب الدموية البشعة حول استقلال الدول والقوميات، الحروب التي اشتعل أوارها منذ مطلع التسعينات وما زالت جثث قتلاها لم تدفن جميعها بعد. ومن السذاجة وصف حروب البلقان بحروب شعوب الشرق الاوروبي المتخلف؛ فمن كرواتيا إلى البوسنة، ومن كوسوفو إلى مقدونيا، ليس ثمة اشتباك بلقاني واحد لم تكن دول الغرب الأوروبي الكبرى لاعباً أساسياً فيه. هذه حروب أوروبية بامتياز، وليست حروباً بلقانية فحسب.

بيد ان ذلك كله لا يمنع ان أغلب دول القارة عاشت في القرن العشرين، وتعيش اليوم، استقراراً يفوق بكثير استقرار أغلب دول العالم الأخرى، لاسيما الدول العربية والإسلامية. كما لا ينبغي أن تغيب حقيقة ان الاستقرار بات يزحف حثيثاً ليحيط القارة بأجمعها، من البوسفور إلى بحر الشمال. فهل هي مسألة زمن تلك التي تفصل عدم نضج مؤسسة الدولة الحديثة في المجال العربي - الإسلامي عن نضج واستقرار المثال الاوروبي؟ هل يحتاج السودانيون أو العراقيون أو الباكستانيون نصف قرن آخر من الزمان قبل أن ينمو لديهم شعور جمعي بالانتماء والولاء لمؤسسة الدولة في بلادهم، وتنتهي حروب الشمال ضد الجنوب والشرق ضد الغرب، وحروب قبائل الأطراف ضد المركز، والطوائف ضد بعضها البعض؟ هل هي مسألة مستوى معين من "التطور" السياسي والاجتماعي، ما أن تصل الشعوب العربية والإسلامية إليه حتى تحل لديها معضلة الدولة الحديثة، المستعصية منذ ولادتها؟

ليس من السهل إغفال عامل الزمن، بالطبع؛ ولكن التقدم الكبير في عالم الاتصال وانتقال التجارب والبرامج والخبرات يبدو وكأنه اختصر الكثير من الزمن. أسبانيا، مثلاً، دولة متعددة الإثنيات، وقد عاشت عقوداً طويلة في ظل نظام ديكتاتوري تحكمي. ولكن أسبانيا سرعان ما انتقلت إلى نمط حكم ديمقراطي - ليبرالي، وإلى مستوى استقرار سياسي عال، بعد مرحلة قصيرة من الاضطراب والقلق واصطراع القوى. وما ينطبق على أسبانيا ينطبق على دول مثل اليونان وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا. ما كان يحتاج عقوداً للتبلور في عالمي السياسة والاجتماع، أصبح من الممكن انضاجه خلال سنوات قليلة.

إضافة إلى عامل الزمن، يمكن بالتأكيد الإشارة إلى الخصوصية الثقافية. فالدولة الحديثة هي أوروبية المنشأ، نتاج سياق أوروبي من الصراع ضد سلطة الكنيسة والإمبراطورية، نتاج صعود الفكرة القومية، وبروز طبقات اجتماعية متدافعة، وبالتأكيد نتاج حقبة الصعود والانتشار الإمبريالي. وربما سيكون من الصعب زرع مؤسسة الدولة في صيغتها الأوروبية وسط مجتمعات عربية - إسلامية، بدون أن يرفضها الجسم الثقافي العربي - الإسلامي.

وستبقى مسألة الخصوصية الثقافية موضع جدل لفترة طويلة قادمة من دون أن تبرز إجابة حاسمة لها؛ ففي دول إسلامية كماليزيا، تبدو الدولة الحديثة وكأنها استقرت بالفعل، وكـذلك هو الوضع في الهند، ذات الميراث الثقافي الهندوسي – الإسلامي، المختلف كثيراً عن الميراث الأوروبي. ولأن عمر الدولة الحديثة، مقارنة بالتاريخ الإنساني الطويل، لا يزال قصيراً، فليس ثمة طريقة للتيقن من الدور الذي تلعبه الخصوصيات الثقافثة والحضارية. ما يبدو أكثر أهمية وتحديداً، ربما، لتفسير التباين الواسع بين استقرار الدولة الحديثة في سياقها الأوروبي واضـطرابها القلـق والمـستمر في المجال العربي – الإسلامي، يكمن في عاملين آخرين، متداخلين إلى حد كبير.

يـتعلق الأول بفـائض الـرفاه الأوروبي، الموروث من النظام الاستعماري المباشر، والمـستمر مـن خـلال آليات متعددة بعد نهايته. فمنذ القرن السادس عشر، انطلقت الأساطيل الأوروبية تفرض سيطرتها على أمم وشعوب وبلدان وثروات تفوق حجم وثروة القـارة الأوروبية بكثير. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، تحولت هذه السيطرة إلى شبكات استراتيجية واقتصادية بالغة التعقيد، ترتكز إلى قوى الثورة الصناعية والتطورات الهائلة في تقنـية السلاح. وقد ساهم النظام الإمبريالي في امتصاص أوروبي غربي غير مسبوق للثروة من مختلف أنحاء العالم، وفي إطلاق نهضة أوروبية غربية على كل المستويات. وما أن وصل نظـام الاسـتعمار المباشر إلى نهايته في حقبة التحرر الوطني حتى كانت القوى الأوروبية الغـربية تـسبق بقـية العالم بأشواط، ليس فقط على مستوى التطور الاقتصادي والتقني الداخلـي، ولكـن أيضاً على مستوى التحكم بمصادر الثروة العالمية، والإمساك بمقاليد المؤسـسات وأنظمـة القـوانين الدولية. وبذلك استمرت دورة الإلحاق والهيمنة تصب لمصلحة القوى الغربية والدول المتحالفة معها.

وفـرت معدلات الرفاه الأوروبية الغربية المرتفعة مصدراً لا ينضب لاحتواء وتخفيف معـدلات الـتدافع الاجتماعي الداخلي بين من يقفون أعلى السلم الاجتماعي ومن هم أسـفله، أو من هم في مركز دائرة الثروة ومن هم على هامشها. ولعل إقامة دولة الرعاية الكاملـة في أغلـب دول أوروبا الغربية منذ منتصف الأربعينات بهدف مواجهة الزحف الشيوعي هو دليل واضح على الدور الكبير الذي لعبه فائض الرفاه في الاستقرار السياسي الأوروبي الغـربي. ولكـن هـذا الـرافد الاستقراري الكبير لعب دوراً أوسع من المجال الـبريطاني، أو الفرنسي، أو الهولندي الداخلي؛ فمن مرحلة إلى أخرى، استطاعت الكتلة الأوروبـية الغـربية استقبال دول أوروبية أخرى في منتدى الاستقرار، مستخدمة فائض الرفاه القاري للارتفاع بدول مثل إيطاليا، اليونان، أسبانيا، بولندا، إلى المستوى الأوروبي الغـربي أو على الأقل إلى المستوى الآمن، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ولا يمكن بالطبع تجاهـل الـدور الهام الذي لعبته الولايات المتحدة، التي أنقذت اقتصاد أوروبا الغربية في أعقـاب الحرب الثانية، وشريكة أوروبا الغربية الرئيسة في السيطرة على الاقتصاد العالمي

بعـــد ذلـــك. ولم يـــستخدم فائض الرفاه هذا لتوسيع نطاق منتدى الاستقرار الأوروبي وحسب، بل وظف أيضاً خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لبناء اقتصادات العديد من الدول الأسيوية ومساعدتها على الوقوف في وجه المد الشيوعي.

بـــيد ان فائض الرفاه لم يكن ليعمل، لا في الدائرة القومية ولا في الدائرة القارية، من دون الدور الفعال لميزان القوى. فالبلدان الاوروبية السابقة إلى استقرار الدولة والحكم هي تلـــك التي حسم فيها الصراع مبكراً في مصلحة طبقة اجتماعية، أو تيار قومي أو سياسي معين. ولم تبدأ القوى المنتصرة في السماح بتوزيع القوة ديمقراطياً إلا بعد أن وصل فائض القوة لديها مستوى آمناً تماماً.

في بلـــدان أخـــرى، كان الصراع القاري أو الإقليمي، والذي استمر أحياناً عقوداً طـــويلة، هو الذي ساهم في انتصار تيارٍ أو كتلةٍ فكرية - سياسية، ووضعٍ بالتالي أسس الاســـتقرار. وقد لعب عاملٍ الرفاه دوراً مزدوجاً في صراع القوى، مؤسساً لانتصار قوة علـــى أخـــرى داخلـــياً، ثم ليصبح من جديد أداة بالغة الفعالية في حسم توازنات القوة الاوسع، إقليمياً وقارياً. بدون ذهاب صراع القوى إلى نهاياته، لم يكن من الممكن صناعة الاســـتقرار السياسي الأوروبي، لا في دول الموجة الأولى (أي أغلب دول أوروبا الغربية) ولا في دول الموجات اللاحقة (في وسط وجنوب وشرقي القارة).

المشكلة الكبرى في المجال العربي الإسلامي ان ميزان القوى السائد هو ميزان زائف، يـــستند إلى تدخلات خارجية أكثر منه إلى حجم ووزن القوى المتدافعة ذاتها. ولا تفتقد دول المنطقة ميراث رفاه إمبريالياً وحسب، وإنما كانت أيضاً مادة لنهب النظام الإمبريالي. وما إن جاءت الثروة النفطية، التي كان يمكن أن تحقق نهضة واستقراراً نسبيين، حتى لعب ميـــزان القوى العالمي وميزان القوى الداخلي الزائف دورهما في تبديد هذه الثروة، ومنع تـــوزيعها طبقاً للحاجات والضرورات، ونهب الجزء الأكبر منها في مصلحة النظام الدولي المسيطر.

تفاصيل أهملها البابا بنديكت

لطفي زيتون*

جـــاء في المحاضـــرة الـــتي ألقاها البابا بنديكت السادس عشر المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للفاتيكان الآتي:

"تذكرت كل هذا أخيرا عندما طالعت تحقيق البروفيسور ثيودور خوري (من جامعة منـــستر) لجزء من الحوار الذي أداره - ربما في سنة 1391- في المعسكر الشتوي قريبا من أنقـــرة العلامـــة الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني باليولوغوس مع فارسي مثقف حول موضوع المسيحية والإسلام وحقيقة كليهما. يبدو أن الإمبراطور نفسه هو الذي نقل هذا الحوار كتابة خلال حصار القسطنطينية بين سنوات 1394 و1402.

وهـــذا ما قد يفسر أن آراءه عرضت بتفصيل أكبر من آراء محاوره الفارسي. الحوار يتوســـع ليـــشمل بنية العقيدة في كل من الإنجيل والقرآن ويتعرض خصوصا لتصور الإله والإنـــسان، لـــيعود باستمرار للعلاقة بين "الشرائع" الثلاث - كما تسمى - أو "مناهج الحياة": التوراة والإنجيل والقرآن.

في المناظـــرة الـــسابعة التي حققها البروفيسور خوري يلامس الإمبراطور موضوعة الحـــرب المقدســـة. لا بد أن الإمبراطور كان على علم بأن الآية 256 من السورة الثانية (سورة البقرة) تقول "لا إكراه في الدين". هذه بحسب المختصين واحدة من سور المرحلة الأولى عندما كان محمد لا يزال ضعيفا ومهددا. ولكن الإمبراطور يعرف أيضا التعليمات التي طورت لاحقا وسجلت في القرآن فيما يخص الحرب المقدسة.

بـــدون الخـــوض في التفاصيل مثل التفريق في المعاملة بين أهل الكتاب والمشركين، يـــتوجه لمحاوره بشكل فج ليطرح السؤال المركزي حول العلاقة بين الدين والعنف عموما فيقول "أرني ما الجديد الذي جاء به محمد، لن تجد إلا أشياء شريرة وغير إنسانية مثل أمره

(*) كاتب تونسي.

بنشر الدين الذي كان يبشر به بحد السيف".

أردنا من خلال الترجمة الحرفية لهذا المقطع الوارد في نص البابا بنديكت السادس عشر حول الإسلام الذي لم يكن الموضوع الأساسي لمحاضرته التي ألقاها في جمع من الأكاديميين الألمان حول العقل والدين والجامعة أن نتمكن من عرض أكثر ما يمكن من التفاصيل التي أهملها البابا عمدا أو جهلا لتمرير مقولاته في محاضرة فلسفية أراد لها حسب السياق الذي ألقاها فيه أن تكون غاية في الصرامة والدقة العلمية.

ومضمون الرسالة التي يرسلها البابا لهؤلاء الأكاديميين من خلال تأكيده على موضوع العقل وأن أفعال الذات الإلهية كما يفهمها المسيحيون الكاثوليك لا يمكن أن تناقض العقل والمنطق البشري, أن اللاهوت المسيحي والحداثة الليبرالية يمكن أن يجدا نقطة التقاء ما.

وليس أفضل حسب بنديكت السادس عشر من المؤسسة الأكاديمية، فهو يدعو صراحة إلى أن يعود اللاهوت ليحتل مكانه بين بقية العلوم التجريبية والإنسانية واحدا منها لا يختلف عنها إلا من حيث الموضوع وليس من حيث الصرامة العلمية.

الذي يركب هذا المركب الصعب لا يمكن أن يسقط في هذا الكم الهائل من الأخطاء العلمية والتاريخية التي ارتكبها البابا. قد يحتج على هذا القول أن الإسلام لم يكن الموضوع الأساسي للمحاضرة وبالتالي لم يكن من المناسب الخوض في التفاصيل، وهذا احتجاج وجيه لو لم يهمل البابا تفاصيل غاية في الأهمية ويلو عنق الحقائق بما ينافي أبسط الأخلاق العلمية.

سنورد في هذه العجالة بعضا من التفاصيل التي أغفلها قلم البابا بنديكت السادس عشر ونترك للقارئ الحكم حول المسار الذي ستأخذه المحاضرة:

1 - أول ما يتبادر إلى ذهن المستمع للبابا وهو يقول إن الحوار بين الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني (1350 - 1425) والمثقف الفارسي قد تم بدعوة من الإمبراطور خلال المعسكر الشتوي قريبا من أنقرة لا يملك نفسه من الإعجاب بهذا الإمبراطور المتسامح الذي يدعو أحد أعدائه ليجادله في حقيقة الديانة المسيحية ويقارن بينها وبين الإسلام. وتتبادر إلى ذهنه صورة الشبه بالبلاط العباسي في عهد هارون الرشيد.

الحقيقة أن هذا الحوار تم بطلب ممن يسميه الإمبراطور والبابا مثقفا فارسيا (سنعود إليه لاحقا)، كما يؤكد ذلك مانويل الثاني نفسه في الإهداء الذي صدر به كتابه "محاورات مع مدرس فارسي" وأرسله إلى أخيه ثيودور الأول.

وذكر الإمبراطور لأخيه أن الرجل وهو أحد كبار العلماء قد استضافه طيلة مدة هذا الحوار في بيته الكبير بمدينة أنقرة وقد قام على ضيافته ضيافة تليق بمكانته. ولا يملك مانويل الثاني أن يمنع نفسه - رغم ما يحفل به كتابه من علامات التكبر والعجرفة - من إبداء إعجابه بهذا العالم الجليل، إذ يقول إنه معجب بانفتاح عقله وإقباله على التعلم رغم مكانته واحترامه الشديد للديانة المسيحية، وقد برر طلبه للمناظرة بأنه يرغب بالاطلاع على

الديانـــة المسيحية من واحد من معتنقيها وليس من نقول العلماء المسلمين التي قد يكون شابها التأثر بديانة الناقل فابتعدت عن الموضوعية.

وأنـــه ألزم نفسه أمام الإمبراطور باعتناق المسيحية إذا نجح في إقناعه و لم يطلب من محاوره المعاملة بالمثل. كما يذكر مانويل أن العالم دعا ابنيه لحضور المناظرات، وكان يدعو بعض الأعيان من سكان أنقرة وحتى من الناس العاديين، الذين كان يغلبهم النعاس لحضور المناظـــرة، وهذا لعمرك ليس ديدن الطرف ضعيف الحجة في أي مناظرة، بينما لا يذكر الإمبراطور أنه دعا أيا من أعضاء بلاطه الذين كانوا يصاحبونه في هذه الرحلة لأنقرة.

2 - وجـــود الإمـــبراطور في أنقرة أيضا لم يتوقف عنده البابا طويلا ليحافظ على نصاعة النموذج الذي قدمه ليهاجم من خلاله الرسول محمدا صلى الله عليه وسلم. تسمية الإمـــبراطور تطلـــق علـــى هذا الحاكم من باب المجاز ليس إلا، فهو الحاكم قبل الأخير للإمـــبراطورية البيزينطية التي تقلصت في عهده لتقتصر على القسطنطينية وضواحيها، وقد تركها له السلطان العثماني بايازيد مكرمة منه وسياسة ليستعمله ويستعمل جيشه في حربه ضد خصومه الخارجيين والداخليين، وفي هذه الرحلة كان السلطان يستعمل تابعه مانويل لقمع تمرد القاضي برهان الدين حاكم مدينة سيفاس الواقعة في وسط آسيا الصغرى.

إذن هـــذا الحوار الذي ملأ مانويل بوقائعه مجلدا كاملا، فالمناظرة السابعة فقط تمتد على أكثر من 40 صفحة بينما الحوار يمتد على 26 مناظرة.

والقول الذي قاله مانويل في الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ووصفه البابا نفسه بالفجاجة ليس مفاجئا لمن يقرأ المناظرة السابعة كاملة، فهي مليئة بمثل هذا الكلام، وكل المناظرات كذلك كما يذكر البروفيسور المحقق ثيودور خوري الذي نقل عنه بنديكت.

هـــذا الحـــوار إذن يدور بين عسكري تابع للسلطان في عاصمة الخلافة وهي القوة العظمى في حينها وعالم ذي مكانة كبيرة مقرب من السلطان. أنظر إلى مستوى التسامح الذي يسود في هذه الدولة الفتية ومناخ الحوار والمناظرة الذي يطبع بيوتاها.

تـــصور لو قال أحدهم هذا الكلام في الديانة المسيحية في بلاط الإمبراطور البيزنطي أيـــام مجد الامبراطورية، أزعم مطمئنا أنه كان سيقدم فريسة للأسود الجائعة في قبو القصر الإمبراطوري.

لقـــد كـــان سهلا على البابا لو اهتم بهذا التفصيل أن يعلم أن مناخ التسامح الديني والحـــوار الحـــضاري لم ينتعش في هذا العالم إلا في فترات صعود الإسلام وقوة دوله في دمشق وبغداد وقرطبة وغرناطة والقيروان وفاس.

أمـــا الفترات التي سيطر فيها الآخرون فقد شهدت محاكم التفتيش الرهيبة والحروب الصليبية وابادة الهنود الحمر وبشائع الاحتلال واستعباد شعوب بكاملها على طول الأرض وعرضـــها وهولوكوست اليهود وأخيرا ما يمارسه وكلاء المشروع الغربي من الصهاينة في فلسطين والعراق.

ولكـــن من هذا "المثقف الفارسي" الذي أبهم الإمبراطور في التعريف به حتى يأخذ حريته في صوغ المناظرات بما يخدم آراءه، وتبعه البابا؟

3 - التعــرف علـــى هـــذه الشخصية الفذة يخدم غرضين، أولا هو يعيد الاعتبار لشخــصية عظــيمة حتى من خلال وصف خصمها مانويل الثاني، وثانيا لنعلم هل هذا المـــدرس هـــو شخص عادي قد يكون حواره مع التابع البيزنطي للسلطان بايازيد حدثا هامـــشيا أم هو شخص من قلب الدولة قد تعكس أفعاله أسلوب حياة وطريقة في الحكم ومناخا يسود الحياة الثقافية والدينية في عهد السلطان بايازيد.

لم يهـــتم الكتّاب والمؤرخون الغربيون الذين أرّخوا لحياة مانويل الثاني مثل ثيودور خوري في تحقيقه للمناظرة السابعة وجون باركر في كتابه "مانويل الثاني باليولوغوس" أو إيـــريخ تراب في تعليقه على المناظرات بالبحث في شخصية المدرس الفارسي الذي حاوره مانويل الثاني.

بعـــض المختــصين في التاريخ العثماني في المقابل اهتموا بهذه الشخصية واعتمدوا على الأوصاف التي قدمها مانويل لمحاوره باعتباره شخصية مهمة مقربا من السلطان يتكلم العربية والفارســـية والتـــركية، وقـــد قدم حديثا من رحلة إلى بغداد وهو لا يخفي معارضته لبعض سلوكيات السلطان العثماني بايازيد كما أن له ابنين حضرا المناظرات أحدهما يشتغل بالقضاء.

رجـــع الباحـــثون إلى سيَر علماء العهد البايازيدي خاصة أحد كتب الطبقات التي أرّخت لعلماء تلك الفترة وهو كتاب "الشقائق النعمانية" لطشكبروزاده. ليخلصوا إلى أن الرجل لا يعدو أن يكون أحد اثنين: العلامة المولى شمس الدين الفناري (1350- 1431) المـــدرس بمدرســـة منستير والقاضي بمدينة بورصة، أو الشيخ حاجي بيرم ولي المولود في أربعينيات القرن الرابع عشر، وهو إلى جانب كونه مدرسا بمدرسة قرة التي أسستها مليكة خاتـــون زوج السلطان مراد الأول بأنقرة كان يشغل منصب رئيس حرس بوابات القصر السلطاني في بلاط بايازيد.

ويميل المؤرخون إلى أن حاجي بيرم هو محاور الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني، لأن المولى شمس الدين لم يعرف أنه سافر إلى أنقرة.

ويؤكد المؤرخ التركي فؤاد بيرم أوغلو في كتابه "مناقب حاجي بيرم ولي" ما ذكره مانويل من انتقاده للسلطان العثماني، حتى بلغ الأمر لدى افتتاحه المسجد الكبير في بورصة أن اقترح أن تضاف حانات في أركانه الأربعة لتشجيع السلطان على التردد عليه، وذلك في تعريض واضح ببايازيد الذي كان مسرفا في الشرب. وقد فهم السلطان الرسالة فاقلع عن معاقرة الخمر.

لو اهتم البابا بنديكت بهذه الجزئية للفت نظره مناخ الحريات الذي كان يسود الحياة الثقافـــية والـــسياسية في هذا العهد العثماني الذي تصفه أدبيات الاستشراق بأنه من أكثر العصور دموية.

فهـــذا أحـــد كبار العلماء وحارس القصور الملكية وبعدها شيخ ومؤسس الطريقة البيرمية الطريقة الصوفية المعتمدة في البلاط العثماني ينتقد السلطان علنا في أكثر من مناسبة خـــلال حواره مع مانويل الثاني وفي غيرها من المناسبات دون أن يسلط عليه أي نوع من العقاب أو الإبعاد.

والآن بعد أن شاهد البابا رد فعل المسلمين على تصريحاته حق له أن يتساءل لماذا قبل أســـلافهم مجلدات من التهجم على دينهم برحابة صدر و لم يواجهوها إلا بالحوار الهادئ والمناظرة الحرة بينما يضيق أخلافهم بسطرين فقط من كلام "الإمبراطور" الذي كان تابعاً للسلطان بايازيد؟

والجــواب في غايـــة البساطة: ذلك الجسم الذي اتسع صدره لقبول الرأي الآخر لم تصبه بعد الجراح و لم يتقيح بحروب الإبادة التي بدأها الكنيسة الكاثوليكية في الأندلس في محاكم التفتيش و لم يشاهد بعد أسراب الرهبان الكاثوليك وهم يباركون جيوش الاحتلال التي اجتاحت بلاد الإسلام في القرن التاسع عشر كما لم يعش بعد نكبة فلسطين ومآسي احتلال العراق وأفغانستان و لم يستمع إلى خطابات بوش وتنظيرات المحافظين الجدد حول "الصليبية الجديدة".

4 – الـــسقطة الكـــبرى للبابا هي تأكيده اعتمادا على أقوال المختصين أن الآية من أواخـــر ســـورة البقرة "لا إكراه في الدين" هي من أول ما نـــزل من القرآن عندما كان الرســـول مهددا وفي حالة ضعف. وفي هذا جهل مدقع لا يليق بعالم لاهوت كبير فضلا عن قائد لإحدى كبرى الديانات.

ومـــن أوقع البابا في هذا المطب ليسوا المختصين قطعا ولكن ظنه – عن جهل – أن السور في القرآن مرتبة حسب النـــزول فلا بد أن تكون السورة الثانية من أول ما نـــزل.

والكـــل يعلـــم وليس المختصين فقط أن سورة البقرة هي إحدى السور المدنية، أما المختـــصون فيعلمون أن هذه الآية بالذات نـــزلت في رجل من الأنصار يكنى أبا الحصين وكان له ابنان قدما في تجارة من الشام إلى المدينة وكانا قد تنصّرا قبل بعثة النبي صلّى الله علـــيه وسلّم، فلزمهما أبوهما وقال: لا أدعكما حتى تسلما فنـــزلت الآية: "لا إكراه في الدين".

فهـــل بعـــد هذا يقال إن الإسلام انتشر بالسيف؟ قطعا لو التزم البابا أدنى قدر من الأمانـــة العلمية لتثبت أولا قبل أن يصدر حكمه هذا وقبل أن يعرض بالرسول صلى الله عليه وسلم ويدعي أنه يغير الإحكام وفقا لوضعه ضعفا وقوة.

على كلٍّ موقع الفاتيكان ذيل محاضرة البابا بأن هذا ليس النص النهائي، ما يترك أملا ولو ضئيلا أن يراجع البابا ما تورط فيه من سقطات بعيدة من العلمية والموضوعية.

المسجد الأقصى في خطر*

الشيخ رائد صلاح**

الهيكل الثالث المزعوم

بداية أؤكد أنه من الخطأ الكبير أن نصور الأمر وكأنه محصور بمجموعات يهودية متطرفة، إن مؤامرة السعي الحاقد لبناء هيكل على حساب المسجد الأقصى المبارك هي موقف يمثل المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، بالإضافة إلى ذلك هناك الجهود الفردية الشعبية التي تقوم بها جماعات يهودية متطرفة وما أقوله ليس تحليلا بل هذا ما نفهمه بشكل واضح من خلال تصريحات المسؤولين الرسميين في المؤسسة الإسرائيلية على صعيد رئيس الدولة. وعلى سبيل المثال "موشيه كتساب"(رئيس دولة الاحتلال) الذي طالب مرة من المرات بتقسيم المسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود على شاكلة التقسيم الظالم في مسجد الحرم الإبراهيمي في الخليل، ولم يكتف بهذا فقط، بل شارك بالدخول إلى بعض جوانب الأنفاق التي حفرت تحت حرم المسجد الأقصى المبارك مع بعض المجموعات اليهودية المتدينة وقاموا بحمل نسخ من كتبهم الدينية وأدخلوها إلى هذه الأنفاق.

يوم أن نجد رئيس الدولة يتصرف هذه التصرفات، ويوم نجد غيره من المسؤولين الرسميين يتصرفون أو يصرحون بما يوافق موقف رئيس الدولة فهذا يعني مرة أخرى أن القضية ليست قضية جماعات متطرفة شاذة واستثنائية بل هو موقف كل المؤسسة الرسمية الإسرائيلية وهذا ليس جديدا بل هو أمر قديم مع بدايات السعي إلى تنفيذ المشروع الصهيوني قالها بن غوريون: "لا قيمة لإسرائيل بدون القدس، ولا قيمة للقدس بدون الهيكل" معنى ذلك أن السعي لديهم سيبقى متواصلا لتحيّن الظرف المناسب والزمان

(*) مقابلة أجرتها وكالة الأنباء العربية بواسطة الصحفية ميرفت صادق.

(**) رئيس الحركة الإسلامية في مناطق 48 في فلسطين.

المناسب والأحداث العالمية أو المحلية المناسبة من أجل أن ينفذوا هذه الجريمة الكبرى وهي بناء الهيكل على حساب المسجد الأقصى المبارك.

فرض السيادة على الأقصى

الخطـــر الأساس الذي يعاني منه المسجد الأقصى هو أنه لا يزال يقع تحت الاحتلال الإســـرائيلي، وما دام تحت الاحتلال الإسرائيلي فكل يوم يمر على الأقصى فهو في خطر. واستمرارية معاناته لسبب وقوعه تحت الاحتلال الإسرائيلي تجرّ على الأقصى أبوابا كثيرة من المخاطر.

إلى جانب ذلك هناك سياسة فرض سيادة بقوة السلاح من المؤسسة الإسرائيلية على المـــسجد الأقصى المبارك، وهذا يتمثل بوضع قوات احتلالية إسرائيلية مدججة بالسلاح عـــند كل بوابات المسجد، وينعكس أيضا في سعيهم الدائب إلى فرض إرادتهم الإحتلالية على كل ما يجري في المسجد الأقصى المبارك، فهم الآن وحتى هذه اللحظات قد منعوا (500) مـــن شـــبابنا في القدس الشريف من دخول الحرم الشريف لفترات محدودة وكلما انـــتهت هـــذه الفترات المحدودة قامت المؤسسة الإسرائيلية بتمديدها، مع العلم أن ضمن هؤلاء الممنوعين بعض حراس المسجد الأقصى المبارك وهذا أمر أصبح لا يطاق.

بالإضافة إلى ذلك ها هي المؤسسة الإسرائيلية تمنع إدخال مواد الإعمار إلى المسجد الأقـــصى المبارك، هناك عشرات المشاريع الضرورية التي يحتاجها المسجد الأقصى المبارك لمواصـــلة إعماره وصيانته ولكن أنّى يكون ذلك والمؤسسة الإسرائيلية تشكل الآن عقبة لإفشال كل هذه المشاريع الإعمارية.

كمـــا استباحت المؤسسة الإسرائيلية لنفسها أن تضع آلات تصوير عند كل بوابات المسجد الأقصى المبارك، هذا بالإضافة إلى آلات تصوير سرية لا نعلم عنها، هذه الآلات بدأت تراقب تحركاتنا في المسجد الأقصى المبارك، وتراقب عبادتنا وعبادة أمهاتنا وأخواتنا في المسجد الأقصى المبارك، وأصبحت عوراتنا مكشوفة بكل مرارة، للمؤسسة الإسرائيلية بواســـطة هذه الآلات، بالإضافة إلى ذلك المؤسسة الإسرائيلية استباحت لنفسها أن تضع أســـلاك كهـــربائية ذات قوة عالية موجهة عند بعض جوانب المسجد الأقصى المبارك، وضـــعت هـــذا الحاجـــز الكهربائـــي بهدف استعماله وقت الحاجة ضد جماهير المصلين والمصليات من أهلنا في رحاب المسجد الأقصى المبارك وهذا أمر لا يطاق أيضا.

الحفريات متواصلة

لا تـــزال الحفريات متواصلة تحت المسجد الأقصى ولدي معلومات تؤكد انه تجري الآن حفريات في أخطر المواقع تحت المسجد الأقصى المبارك مباشرة، كل ذلك يجري الآن ويتـــزايد هـــذا العداء المتواصل مع إعلان المؤسسة الإسرائيلية أنها فتحت أبواب المسجد الأقصى على مصراعيها لقيام المجتمع الإسرائيلي بالدخول إلى المسجد الأقصى المبارك متى

تـــشاء بحراسة وبسلاح من قوات الاحتلال الإسرائيلي، أبعد من ذلك فإن رئيس شرطة القدس المدعو فرانكو قبل أشهر قد قام بتصرف أهوج خطير جدا حيث أعلن أنه قد سمح لجماعـــة شاذة تدعى "أمناء الهيكل" بالدخول إلى لمسجد الأقصى المبارك، وهذا يعني أن كـــل الخطوط الحمراء قد تجاوزتها المؤسسة الإسرائيلية بما يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، ولذلك أقولها إن المسجد الأقصى المبارك بات يعاني كل هذه السلوكيات الرعناء والهوجاء والمـــؤذية من طرف المؤسسة الإسرائيلية ويبقى السؤال، أين الدور الإسلامي والعربي على أثر كل هذه الآلام التي بات يعاني منها المسجد الأقصى المبارك.

رسالة إلى الأمتين العربية والإسلامية

مع كل أسف لقد بحّ صوتي وأنا أصرخ صرخة استغاثة أنقذوا القدس قبل أن تضيع وتداركـــوا المسجد الأقصى المبارك، قبل أن نعض على أصابع الندم في لحظة لن ينفع فيها الـــندم، وقـــد دعوت منذ أكثر من نصف سنة لإقامة صندوق عالمي مالي لإنقاذ القدس الـــشريف والمـــسجد الأقصى المبارك، وقلت ولا زلت أقول ان هناك مئات المؤسسات الخيرية في العالم العربي والإسلامي، لا نريد إلا مائة مؤسسة فقط بحيث تقوم كل مؤسسة مـــنها باقـــتطاع 50 الف دولار سنويا من رصيدها لهذا الصندوق، وعندها سيتوفر لدينا بداية رأس مال لا أقول هي الكافية ولكنها بداية ستمدنا بإمكانية أن نواصل إنقاذ القدس والمـــسجد الأقصى المبارك، وإذا ما زاد عدد هذه المؤسسة عن مائة إلى مائتين إلى ثلاث مائـــة والى أكثـــر فهذا يعني أننا سنملك الإمكانية الأقوى وسنملك سرعة الزمن وتنفيذ عـــشرات المشاريع سنويا لإنقاذ القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك. وحتى الآن لم أيأس من الاستجابة لهذا النداء، وما زلت أقول إننا نطمع من مؤسسات الخير وهي كثيرة والحمـــد لله في عالمنا الإسلامي والعربي أن تستجيب لهذا النداء وأن تبادر إلى تشكيل هذا الـــصندوق الذي لا مفرّ منه، خصوصا والكل منّا يعلم أن العالم الإسلامي والعربي يعيش الآن في حالة ضعف معين، ولكن من باب أضعف الإيمان يجب أن يتم تحقيق هذا الاقتراح والمـــبادرة بإنقاذ القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، خصوصا إذا علمنا ويجب أن يعلـــم الجمـــيع أن المؤسسة الإسرائيلية قد وضعت لنفسها سياسة تهويد القدس الشريف وسياسة بناء هيكل على حساب المسجد الأقصى، وقلتها ولا زلت أقولها **أن الحرب التي أعلنـــتها المؤسسة الإسرائيلية على القدس الشريف في عام 1967 والتي عرفت بمعركة الـــستة أيـــام لم تنـــته حتى الآن وما زالت تدور رحاها في القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك**، نعم لا تستعمل فيها الأسلحة كالطائرات والدبابات ولكن هناك أسلحة أخـــبث من الدبابات والطائرات، هناك عمل خفي ومتواصل من قبل المؤسسة الإسرائيلية لوضـــع يـــدها على كل بيت ودكان وشبر ارض وسوق في القدس الشريف، وأنا اعلم شخـــصياً أن المأساة مؤلمة بكل معنى الكلمة، لذلك فانا أعجب عندما أرى أن الجمعيات الكـــثيرة على صعيد عالمي قد تواصت فيما بينها على الباطل وباتت تنفق المليارات على

تهويد القدس الشريف وعلى السعي لبناء هيكل على حساب المسجد الأقصى، في المقابل أيـــن نحن أصحاب الحق، أين نحن الذين نملك الحق الشرعي والوحيد في القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك؟.

الاحتلال يستفرد بالأقصى

لا شـــك أن المؤســـسة الإســـرائيلية اليوم وهذه حقيقة، مرة قد استفردت بالقدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، قد حجبت أي تواصل من الحاضر الإسلامي والحاضر العـــربي والحاضر الفلسطيني مع القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، ما بقي للقدس الـــشريف وللأقـــصى المبارك إلا مئات الآلاف من أهلنا المقدسيين ومن أهلنا في الداخل الفلـــسطيني، وفي نفس الوقت استفردت المؤسسة الإسرائيلية بالقدس الشريف والمسجد الأقـــصى المبارك وباتت تسارع بخطاها التآمرية، وشخصياً قلتها قبل أسابيع، ما أعرفه مما يحـــدث الآن مـــن مآسي في القدس الشريف توجل لها القلوب وتبكي لها العيون، وقريبا سنباشر عقد مؤتمر صحفي للكشف عن كل هذه المآسي.

أقـــولها واحسرتاه بكل معنى الكلمة، واحسرتاه إذا بقي حاضرنا الإسلامي والعربي في موقف المتفرج على مآسي القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، وأقولها مرة بعد مرة، ليت كل من سيقرأ هذه المقابلة يعتبر أن هذا الجواب هو نداء استغاثة عاجل لا يقبل الـــتأخير بـــضرورة العمل على إنقاذ القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك وبيدنا أن نعمـــل الشيء الكثير، وأقول عن نفسي وعن القيادة الصادقة المخلصة في القدس الشريف وأقـــول عن مؤسسة الأقصى لإعمار وإحياء المسجد الأقصى المبارك، أقول نيابة عن كل هـــذه الأجـــسام بإمكانـــنا أن نعمل الشيء الكثير في القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، وينقصنا بكل صراحة الإمكانيات المالية، لذلك صرخت وما زلت أصرخ مطالبا بالاستعجال الفوري لإقامة هذا الصندوق العالمي الإسلامي العربي الفلسطيني لإنقاذ القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

دور فلسطينيي 48 في حماية الأقصى

نقـــول حامدين الله سبحانه وتعالى أن أكرمنا أن يكون لنا دور كريم من حيث لم نحتـــسب للعمـــل على إنقاذ القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك وبالتعاون القوي والـــصادق والعملـــي مع القيادات الشريفة في القدس الشريف وبرعاية وإدارة من هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار، ولا شك أن لمؤسسة الأقصى الدور الكبير والبارز في هذا المشوار مـــن خلال التعاون الذي برزت فيه مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، نجحنا بإعمـــار المصلى المرواني، وهو جزء من المسجد الأقصى، ونجحنا بإعمار المسجد الأقصى القـــديم وهـــو جزء من الأقصى أيضا، ونجحنا بتبليط ساحات واسعة وكبيرة في رحاب المـــسجد الأقصى الداخلية وهي جزء من المسجد الأقصى المبارك، ونجحنا بفتح البوابات

العملاقة التاريخية للمصلى المرواني التي كانت مردومة تحت الأرض وأصبحت الآن بوابات كـــريمة وواســـعة تؤدي إلى المصلى المرواني، وأقمنا كثيرا من الحمامات والمتوضآت عند معظـــم أبـــواب المسجد، بالإضافة إلى ذلك، ها نحن نقيم دروس مصاطب العلم الدائمة والـــتي باتـــت تستقطب الآلاف في رحاب المسجد الأقصى المبارك، وبالإضافة إلى ذلك نواصـــل تنظيم مسيرة البيارق اليومية وهي ترتيب عشرات الحافلات التي تنقل أهلنا من الـــداخل الفلـــسطيني من النقب والمثلث والجليل والمدن الساحلية (عكا، حيفا، يافا، اللد والـــرملة) إلى المـــسجد الأقصى المبارك بهدف المرابطة يوميا وتأدية الصلوات في المسجد الأقـــصى، وهذا ما دفع إلى تحريك وتنشيط حركة أهلنا الاقتصادية والتجارية في القدس الشريف والحمد لله رب العالمين.

طفل الأقصى

ومـــن أجل إنجاح هذه المشاريع أقمنا صندوق طفل الأقصى والذي نجح حتى الآن بتجنيد 23 ألف طفل من أطفالنا في الداخل الفلسطيني وكل طفل من هؤلاء يقوم بتوفير مصروفات مالية على مدار أيام السنة من مصروفه الخاص لصالح إعمار المسجد الأقصى، وبطبيعة الحال نقوم بجمع هذه الأموال سنويا وإنفاقها في مشاريع إعمار المسجد الأقصى المبارك.

مهرجان الأقصى في خطر

والكـــل يعلم أننا حتى الآن قد أقمنا عشرة مهرجانات أصبح الواحد منها مهرجانا عالميا تحت اسم "الأقصى في خطر" والذي نقيمه سنويا في أم الفحم ويحضره سنويا أكثر من 70 ألف من أهلنا، ويستقطب عشرات وسائل الإعلام العالمية العربية والغربية والذي من خلاله بدأنا ننقل إلى كل الدنيا هموم القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، ونحن علـــى يقين إن كل هذه الأعمال هي جهد مقل وعلينا أن نواصل أعمالنا بلا كلل وبلا يـــأس نحـــو إنقاذ القدس الشريف والمسجد الأقصى، ولا زلت اطمع بالمساندة الجادة من عالمنا الإسلامي والعربي لتعزيز هذا الدور الذي يجب أن يهم الجميع لأن القدس الشريف والأقصى المبارك هم حق إسلامي عربي فلسطيني.

القدس وخطة الانطواء

القدس على ضوء هذه الخطة ستحاصر بجدار خانق من كل الجهات وهذا ما باتت تـــنفذه المؤسسة الإسرائيلية، وفي نفس الوقت تم اقتطاع نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني المقدسي وتم إخراجها ما وراء هذا الجدار، وهذا يعني تقليل عدد أهلنا الموجودين المرابطين في القـــدس الـــشريف، **وهذا يعني في مردوده السياسي الخبيث واللئيم فرض سياسة مـــشروع القـــدس الموحدة الذي طالما تحدثت عنه المؤسسة الإسرائيلية على اختلاف**

الأحـــزاب الحاكمـــة التي تعاقبت عليها، وهذا يعني كذلك الاستفراد بالقدس من اجل متابعة تهويدها والاستفراد بالمسجد الأقصى المبارك من اجل متابعة فرض الهيمنة الاحتلالية عليه نحو بناء هيكل على حساب المسجد الأقصى، كل هذه المخاطر يجب أن يدركها كل عاقـــل تـــشكل مخاطر دائمة متواصلة متصاعدة على القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

سايكس بيكو "2"

ما أقوله بالمجمل أن الولايات المتحدة أُم الإرهاب، مما لا شك فيه، تساندها المؤسسة الإسرائيلية ذات المشاريع الاحتلالية الإرهابية التدميرية ويساندها الموقف الأوروبي المنافق المخـــزي، باتوا اليوم يسعون لإعادة رسم العالم الإسلامي والعربي من جديد على اعتبار أنهـــم يخططون خارطة سايكس بيكو رقم "2" والتي ستكون مترجمة للمصلحة الأميركية والإسرائيلية، وقد بدأوا يترجمون ذلك على أرض الواقع من خلال اجتياح أفغانستان ومن خلال اجتياح العراق ومن خلال العدوان على لبنان ومن خلال تواصل اجتياح فلسطين، وواضـــح جدا أن هذه المؤامرة التي بدأوا بتنفيذها تحمل في طياتها إزالة دول بالكامل من خريطة العالم الإسلامي والعربي وتقسيم دول إلى أكثر من دولة، وإحياء النعرات المذهبية والطائفـــية، وأخـــشى ما أخشاه أن كل هذا التصعيد المتواصل سيجعل العالم الإسلامي والعربي في غرق مؤلم، وفي جراح مؤلمة غائرة ودامية، وعلى أثر ذلك نتخوف بكل معنى الكلمـــة أن يـــؤدي ذلـــك إلى نـــسيان العالم الإسلامي والعربي على صعيد الحكومات والـــشعوب لحـــال القـــدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك. ولذلك أقولها، المخاطر الإســـرائيلية تزداد على القدس الشريف والمسجد الأقصى، ويا ويلنا إذا نحن تناسينا هذه المخاطـــر في خـــضم هذا الاجتياح الأميركي الإرهابي، الذي بات يهدد كل دولة وكل شـــعب في دائرة العالم الإسلامي والعربي، ولذلك أرى من الواجب مرة بعد مرة أن أقول لا تغفلـــوا عن القدس الشريف فهي في خطر، ولا تغفلوا عن المسجد الأقصى المبارك فهو في خطر.

حديث النهايات:
أم صراع الكثيف واللطيف

خالد حاجي*

فتح كتاب فوكوياما عن "نهاية التاريخ" شهية الحديث عن النهايات. وأسّس لخطاب جديد يقوم على التنبؤ بنهاية الأشياء، وهكذا صرنا نسمع ونقرأ عن "نهاية الأيديولوجية" و"نهاية العلم"، و"نهاية الديمقراطية"، ونهاية الجغرافيا"... ولم نــزل هكذا تحت تأثير هذه الخطابــات، ننــتقل من نهاية إلى نهاية، حتى طلع علينا باحث في علم الدماغ اسمه "سام هاريس" بنهاية جديدة، ألا وهي "نهاية الإيمان" (The End of Faith).

يــنطلق "سام هاريس" من دعوى مفادها أن الإيمان مناف للتسامح بالضرورة وأن المــؤمن، متى حصل له الاعتقاد بأنه على جادة الصواب العقدي، شرع في تجريم الآخرين وتكفيرهــم، وخوّل لنفسه الحق في دعوتهم إلى الصواب أو إرسالهم إلى الجحيم. ويذهب "هــاريس" إلى القــول بتساوي الديانات السماوية في عدم قبولها بالتسامح مع الآخرين المخــالفين لها في الاعتقاد. ولما كان من أمر الديانات أنها لا تقبل بالتسامح، فقد وجب دفــنها والعمل على إنهائها وقطع الطريق أمامها حتى لا يتيسر لها تعبئة الجماهير وإذكاء روح العداوة في نفوسهم.

إن "هــاريس"، وإن تمكن من اختيار عنوان يغري بقراءة كتابه، ووعد بقدرة على معالجــة موضــوع الإيمان معالجة علمية أفادها من تمرسه بعلوم الدماغ، فإنه لم يأمن من الوقــوع في شراك الخطاب الإيديولوجي الفج وأفخاخ الدعاية الإعلامية الرخيصة. فقد صــاغ دعواه بمنافاة الإيمان للتسامح صوغاً "عقدياً وإيمانياً" تنطوي على كثير من التناقض الــصارخ، فكــان مــثل من يريد أن يستبدل إيمانا بشيء، بإيمان بشيء آخر. وأما عن

(*) أستاذ جامعي – المغرب.

استفادته من علوم الدماغ، فإن القارئ لا يكاد يلمسها أثناء التحليل.

ولا يكـــاد "هـــاريس" يدخل في صميم موضوع الكتاب حتى يفصح للقارئ عن الفكـــرة الجوهـــرية التي يرمي إليها. إن حديثه عن الديانات الأخرى لا يتم إلا عرضاً، والمقـــصود بالإيمان عند صاحبنا هو "إيمان المسلمين الذي يستحثهم على تفجير أنفسهم وتفجـــير الآخـــرين". وبعد نـــزع رهيب لجملة من الآيات القرآنية من سياقها، يهرع "هاريس" إلى استنتاج ما كان يصبو إليه: "ليست المشكلة مع المتطرفين من المسلمين، بل جوهـــر المشكلة يكمن في الإسلام نفسه". ويخول "هاريس" لنفسه بعد هذا الاستنتاج أن يقـــول بـــأن مشكلة العالم اليوم ليست مع "الإرهابيين المتطرفين"، ذلك أن عداء هؤلاء واضـــح وصـــريح وليس هنالك من يقول بعدم جواز مكافحته ومحاربته؛ بل المشكلة مع "المعتدلين" الذين يلوون عنق النصوص القرآنية من أجل إثبات ما لا يقبل الإثبات: أي أن يكون الإسلام دين تسامح.

إن كتاب "هاريس" ليس حدثا معزولا في عالم الأفكار، ولا ظاهرة جديدة في عالم الدعايـــة، بـــل ينخرط في سياق حدّدت معالمه الكبرى كتابات المستشرق برنارد لويس وأبحاثه، وقد وُظّفت لخدمة استراتيجية إمبريالية دولية كبرى. ففضلا عن الكم الهائل من الإحالات على أعمال برنارد لويس، مما يدل على ان أطروحة كتاب "هاريس" الجوهرية تنخـــرط انخراطاً كاملاً في مسلسل الدعاية المغرضة التي فتح بابها "لويس" والتي يقصد من ورائهـــا تأهيل الرأي العام والنخب في الغرب عموماً، وفي أميركا تحديداً، للقبول بفكرة "الاستعمار" العسكري باعتباره الوسيلة الضرورية لإدارة الصراع الثقافي مع المسلمين.

وخلاصة ما تسطّره هذه الكتابات هي: حتى الاعتدال لم يعد ينفع المسلمين، فإما أن يقطعـــوا صلتهم "بإيمانهم" ويُكفِّروا عن ذنب انتمائهم الثقافي وحسّهم التاريخي، وإما أن يبوؤوا بغضب من الغرب.

إن كـــتاب هـــاريس عن الإيمان ينبّهنا إلى وجود ظاهرة متنامية في أوساط الكتاب المحرضـــين على استعمال القوة المادية والآلة العسكرية ضد المسلمين. ولقد سبق وقد ألمحنا في مقالـــة ســـابقة إلى برنارد لويس وتأكيده على أهمية تحوير أشكال التعبير الثقافي عند المـــسلمين بغـــية الوصول إلى إخضاعهم لسلطان الحداثة وإرغامهم على التسليم لها(1). وبـــرنارد لويس لا يبتكر شيئا جديداً، ولا يستحدث فكراً من فراغ، وإنما يُقدّر أن زمن الـــصراع الحقيقـــي الـــذي بشّر به ساموئيل هنتغتون قد لحق. فنحن نتذكر كيف حصر هنتغـــتون ماهـــية الغرب في مجموعة ثوابت مميزة له عن غيره من الحضارات، وهي كلها ثـــوابت ثقافـــية مـــثل الدين، والتعدد اللغوي، وسلطة القانون، وكيف رتب على خلو الحـــضارات الأخرى من هذه الأشياء دعواه باستحالة تجنب الصراع والصدام الحضاري.

(1) انظر كتاب موازين: الرقم 4.

ولقد كان قلقاً مما لاحظه من تراجع الثقافة الغربية من الفضاءات الحضارية الأخرى التي لم يعد له فيها وجود عسكري، فجعل يُخيِّر الغرب بين شيئين اثنين لا ثالث معهما: إما البقاء العسكري المادي في الفضاءات الحضارية الأخرى، وهذا ما قد يكون مكلفاً، وإما النكوص والتراجع إلى الخلف بغرض صيانة الهوية الأميركية خصوصا، والغربية عموماً من خطر التشظي والتشتت. وفحوى نظرية هنتغتون في الصراع هو أن الاختلاف والتعدد الثقافيين ليسا مدعاة للتعايش، بل للتناحر والتقاتل والتصارع. فإمّا أن تتخلص الحضارات الأخرى من إرثها الثقافي وتقطع أسباب الوصل بينها وبين "قوها اللطيفة" المخزونة في عمق ثقافاها وتواريخها، فتستحق بذلك أن تحظى برضا الحضارة الواحدة المعولمة، والحداثة الغربية الصنع والمنشأ، وإمّا أن تتهيأ لتقبل ضربات "قوة الغرب الكثيفة" (العسكرية).

على ان الانخراط في الحضارة الواحدة المعولمة، والحداثة الغربية هو انخراط تبعية وليس انخراط تكافؤ ومساواة. فالعولمة الواحدة عولمتان مهيمنة وتابعة، والحداثة الغربية حداثتان حداثة المركز المهيمن وحداثة الأطراف التابعة والملحقة بها. فالصراع الثقافي، هنا، لا يستهدف تحقيق مساواة عالمية أو تكافؤ حتى عند تخلّص الحضارات الأخرى من إرثها الثقافي. ممّا يجعل ممانعة الشعوب الأخرى حتمية تماماً كما كان الحال في مقاومة الشعوب للاستعمار الغربي.

لم يعد يخامر هؤلاء المحرضين أدنى شك في أن تمنع شعوب العالم إزاء حضارهم المادية يتغذى من مرجعية "القوة الثقافية اللطيفة" لديها. أمّا "القوة المادية الكثيفة" لهذه الحضارات والمتمثلة في القوة العسكرية، فقد تم تدجينها والتحكم فيها. ومن هذا المنطلق تأتي مجموعة الدعوات التي ما فتئت تطلع علينا لتنادي بتخليص الشعوب من حس الانتماء إلى دياناها وفنونها وأشكال تعبيرها عن وجودها وطرائقها في استشراف المستقبل وما إلى غير ذلك من الدعوات الفجة التي تفوح برائحة الاستعلاء والاستكبار.

إننا إزاء هذه الكتابات لا نملك إلا الدعوة إلى الاكتراث بسؤال الثقافة اكتراثنا بغيره من الأسئلة. لقد أصبح المجال الثقافي هو مجال رئيس من مجالات الصراع اليوم، ومن يخفق في التنبه إلى ذلك، قد يحصد أسباب التشتت من حيث يسعى إلى تحصيل أسباب الوحدة والممانعة والمقاومة. لقد صرنا نشهد ظواهر ثقافية وفنية غريبة، ستخلق لا محالة جيلا لا علاقة تربطه بفضائه الحضاري إطلاقا. وأخشى ما يمكن للإنسان اللبيب أن يخشاه في هذه اللحظات من عمر الحضارة العربية والإسلامية هو أن تقتصر الممانعة على طلب التحرر السياسي من طوق الحضارة الغربية وسجن مؤسساها المالية والإدارية، ولا تنتبه إلى أهمية التحرر الثقافي. وأزعم أن برنارد لويس ومن تشيع له، من مثقفين شباب، يعلمون علم اليقين أن قطع أسباب الوصل بين العرب والمسلمين من جهة وثقافتهم وحيّزهم من جهة أخرى، هو السبيل الأنجع في تجفيف منابع الإبداع عندهم، ومن ثم يسهل تدجين حسّهم الثقافي اللطيف تحت فعل قوة الحداثة المادية الكثيفة.

وأتصور أن الأمة لن تحقق ما تصبو إليه من تحرر حقيقي إلا إذا ندب جيل من الشباب أنفسهم إلى النظر العميق في الأسس الثقافية التي تنبني عليها القوة العسكرية والسلطة السياسة في الغرب، ثم النظر في العلاقة بين "القوى اللطيفة" و"القوى الكثيفة" في حضارة الغرب. ومن رحمة الله بالمسلمين والعالم، بما في ذلك الغرب، أن قيض لهم أناسا آخرين ينصفونهم ودينهم من داخل الغرب نفسه، ولولا هذه الرحمة لكانت مقاومتنا وممانعتنا لقهر الاستعمار الثقافي الصريح أصعب وأطول مدى.

الجدل الإسرائيلي
حول ما بعد زلزال لبنان

ياسر الزعاترة*

بعد جدل الأسبوعين التاليين لقرار وقف إطلاق النار وصدور القرار الدولي 1701، والذي تركز حول توصيف ما جرى وما إذا كان هزيمة أم انتصاراً، مع غلبة الرأي القائل بأن زلزالاً قد وقع بصرف النظر عما إذا كان هزيمة أو نصف هزيمة، أو كان مجرد "صفعة" بحسب تعبير الكاتب الأشهر "زئيف شيف" في صحيفة هآرتس، أو "ضربة قاضية" بحسب وصف الكاتب الدائم في ذات الصحيفة "رؤوبين بدهتسور"، في سياق رده على الأول. مع العلم أن أحداً لا يمكنه بحال التشكيك في الانتصار العسكري الذي حققته المقاومة في ميدان المواجهة. فما كل هذا الجدل الإسرائيلي إلاّ شهادة لا تدحض على فشل العدوان عسكرياً.

بعد أسبوعين من هذا الجدل الإسرائيلي دخل على الخط جدل من نوع آخر يتعلق أولاً بالدروس العسكرية المستقاة من الحرب وضرورة الاستفادة منها في مواجهات قادمة، فيما يتعلق ثانياً بالدروس السياسية أو لنقل وسائل الخروج من المأزق وعدم تكرار المواجهة في المستقبل.

الدروس العسكرية وردع الصواريخ

لن نتوقف طويلاً عند هذا البعد، لكننا نشير إليه كجزء لا يتجزأ من البعد السياسي، لاسيما والجميع يدرك أن قدراً لا بأس به من السطوة السياسية الإسرائيلية قد بني على أساس قوة الردع التي تأسست بدورها على نيران الطيران البالغة القوة، فضلاً عن القوة

(*) صحفي وكاتب – الأردن.

الـــنووية، إلى جانب عجز الطرف الآخر تقليدياً (الدول) عن الرد لأسباب كثيرة، ومنها حجّـــة الخـــوف من التدمير الواسع النطاق. وعندما نشير إلى القوة العسكرية الإسرائيلية يـــدرك الجميع أن قوة الدولة العبرية إنما تنبع في الأساس من الدعم الأمريكي والغربي لها، فضلاً عن البعد المتعلق بضعف الوضع العربي الرسمي وتجزئته.

في حرب لبنان تبدّى عجز الحرب الجوية عن إخضاع الخصم، فيما ظهر العجز أمام قـــوته الـــصاروخية والبرية (الدفاع القوي ومضادات دبابة الميركافا). ولخص أحد القادة الميدانـــيين لحزب الله الصورة قائلاً: إذا كانوا يسيطرون على "السماء" فنحن نسيطر على الأرض. ولهـــذا كثرت المقترحات الإسرائيلية بشأن وسائل الخروج من هذا المأزق والتي شـــارك في طـــرحها العديـــد مـــن السياسيين والكتاب، فيما جاءت ملخصة في مقال للمستشرق اليهودي المعروف "غاي بخور" على النحو التالي:

– ان لإســـرائيل مـــشكلة مـــع جميع أنواع الصواريخ، ابتداءً بالصواريخ المضادة للدبابات وصواريخ القسام والكاتيوشا والصواريخ المضادة للسفن، وحتى صواريخ أرض أرض بعـــيدة المدى، ولذلك ينبغي بذل جهد تكنولوجي متعدد النظم للتخلص من هذه المشكلة.

– يجـــب الـــرد بصواريخ أرض أرض، ومن أجل ذلك يجب التسلح بآلاف منها، ويذكّر الكاتب هنا برد صدام الصاروخي على إيران، والذي دفع هذه الأخيرة إلى وقف الحرب عام 88.

– مـــا دامت الحرب القادمة صاروخية فإن من الضروري ترتيب وضع البلاد على هذا الأساس، وإعداد نظم لجميع أشكال الحياة من ملاجئ وما شابه.

– هذه حرب "عالمية لمواجهة إيران المجنونة والإسلام المتشدد"، ولمواجهتها يجب على إســـرائيل أن تدخل في أحلاف عسكرية، وهي ثلاثة: حلف دفاعي مع الولايات المتحدة لردع إيران، حلف مع دول الناتو، حلف مع الدول السنية في الشرق الأوسط.

طـــبعاً، كـــل هذه الاقتراحات شكلية وتكنولوجية (عدا السياسية). ولم تأخذ بعين الاعتـــبار انـــه مـــا من حرب تتكرّر مرتين بالتفاصيل نفسها. ولم تدرك قدرات المقاومة والممانعة في شعوبنا.

الجدل السياسي.. الحرب والسلام

لم يبق أحد من السياسيين والنخبة الإسرائيلية إلا وساهم في الجدل الدائر حول سبل الخـــروج مـــن المأزق بعد الحرب اللبنانية، وما من شك أن اليسار والوسط كان الأكثر مساهمة على هذا الصعيد، فيما مال اليمين إلى ضرورة إكمال الحرب أو الاستعداد لجولة جديدة منها، مع التركيز على التحدي الإيراني، إلى جانب التحديات التي يمثلها "الإسلام المتطـــرف" في المـــنطقة، وفي ذهنه نموذج كل من حماس وحزب الله إلى جانب المقاومتين

للاحتلال في أفغانستان والعراق. وقد وقع الإجماع على ضرورة استعادة قوة الردع الإسرائيلية التي اهتزت في الحرب الأخيرة.

في هذا السياق طالب البعض بضرورة تحديد المسار، فإما تعزيز مسيرة البحث عن السلام وإما الذهاب سريعاً نحو الحرب، وفي هذا السياق كتب المحلل الإسرائيلي "عكيفا الدار" مقالاً في صحيفة هآرتس بعنوان "السلام أم الحرب"، وفيه نقَل عن ما أسماها "الجهات المسؤولة عن التقدير في إسرائيل" توصيتها للمستوى السياسي بالتخلص فوراً من حالة اللاحرب واللاسلم في الساحة السورية والأخذ بواحد من خيارين، الأول "مفاوضات حثيثة مع سورية ولبنان مقابل هضبة الجولان وشبعا. إبعاد الحلف الإيراني السوري عن الحدود الإسرائيلية، ووقف دعم الفصائل الفلسطينية". أما الخيار الثاني فهو "حرب وقائية سريعة ضد سورية قبل أن تتزود إيران بالقنبلة النووية وقبل أن تستكمل طهران تحويل الجيش السوري إلى جيش حديث مزود بأحدث الوسائل".

المصالحة مع سورية وعزلها عن إيران

في سياق المقترحات المتعلقة بمواجهة الموقف الجديد تختلف الآراء في الساحة الإسرائيلية، لكن ضرورة التسوية تبقى العنوان الأبرز للطروحات السياسية. وفي هذا السياق تبرز آراء بعض المشتغلين بملف السلام في الساحة الإسرائيلية ممن أدركوا الدلالات الواقعية لما جرى في لبنان ويجري في فلسطين. وطالبوا تبعاً لذلك بالركض وراء التسوية والتوقف عن التبعية لهواجس المحافظين الجدد في واشنطن وحروبهم في المنطقة، ولا شك أن هذا الرأي يعد جديداً، بل بالغ الجدّة، إذ أنه يعكس إدراكاً لمخاطر الركض خلف مغامرات تلك الفئة التي أثبتت عبثيتها بعد حرب العراق وأفغانستان، مع العلم أن الفريق اليميني الليكودي الإسرائيلي هو صاحب السطوة في معسكر المحافظين الجدد إن لم يكونوا أكثر ليكودية منه.

في هذا السياق كتب رون فونداك، وهو أحد أهم المفاوضين الذين أداروا مسار أوسلو، وما قبله وما بعده، مقالاً في يديعوت أحرونوت بعنوان "يوجد من نتحدث إليه"، رفض فيه مقولات المحافظين الجدد التي تضع سورية ضمن محور الشر، معتبراً أنها "مرساة ذات قدرة كامنة على جلب الاستقرار إلى المنطقة". ويرى فونداك أن سورية وإيران ليستا شيئاً واحداً، بل لا يوجد بينهما شيء موحد، لا من حيث الأيديولوجيا (البعث حزب علماني مقابل حكم أصولي إيراني)، ولا من حيث التركيبة السكانية (الشعب في سورية سني وفي إيران شيعي)، ولا توجد حدود مشتركة بين الدولتين، والرابط بينهما هو موقف الإدارة الأمريكية الموحد حيالهما. مع العلم أن سورية لا تدعو للقضاء على دولة إسرائيل كما تفعل إيران، والكلام لا يزال لفونداك.

الحل برأي الرجل هو "سلام مع سورية يقيّد قوة حزب الله، وحل القضية الفلسطينية

باتفــاق يحــسم النــــزاع التاريخي حول القدس، ويضعف قبضة حماس على الجمهور الفلــسطيني، وسلام على الحدود مع لبنان، وطائفة من اتفاقات السلام والتطبيع مع سائر الدول العربية".

لا يختلف دانيال ليفي وهو عضو طاقم مفاوضات أوسلو، وأحد معدي وثيقة جنيف الــشهيرة مع يوسي بيلين وياسر عبد ربه، لا يختلف مع فونداك في مطالبته بالتخلص من هــواجس المحافظين الجدد، بل يعنون مقاله في صحيفة هآرتس بعبارة "كابوس المحافظين الجدد"، رافضاً تطوع إسرائيل "للوقوف في الخط الأمامي لجبهة حرب الحضارات الخاطئة أيديولوجــياً والقابلــة للمــنع". ومطالــباً "بإعادة التفكير في السياسة المتبعة تجاه حماس وســورية"، مع العمل مع أبي مازن للتوصل إلى تفاهم فلسطيني "كقاعدة للحكم الراسخ والهدوء الأمني والمفاوضات السلمية المستقبلية".

إيــتان بنتسور، مدير عام وزارة الخارجية يتبنى ذات الموقف، ويطرح في مقال له في صحيفة معاريف مقولة "العودة إلى مدريد"، مطالباً بالتفاوض مع سورية ودق إسفين بينها وبين إيران بما يعزل حزب الله وقيادات الإرهاب الفلسطيني حتى لو لم توافق واشنطن على ذلك، وبالطبع من خلال مؤتمر مدريد جديد يعتمد على "حلف الدول المعتدلة في الشرق الأوسط، الطامحة إلى السلام، التي تحارب سراً وعلناً الأصولية الإسلامية".

ذات الرأي صدر عن محلل وخبير سياسي معروف هو "زئيف شيف" الذي قال إن "المــصلحة الإســتراتيجية لإسرائيل هي إخراج سورية من المحور الإيراني، ولا يوجد أي سبيل أفضل لخلق حاجز بين إسرائيل وإيران أفضل من السلام مع سورية".

واللافت هنا أن وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيريتس كان أول من أشار إلى إمكانية التفاوض مع سورية مباشرة بعد وقف إطلاق النار، حيث اعتبر أن كل حرب تخلق فرصاً لعملية سياسية جديدة أوسع، وأنه يجب إجراء حوار مع لبنان وتهيئة الظروف للحوار مع سورية. كما أعلن أنه سيبذل كل جهد "للعودة إلى المسار السياسي مع الفلسطينيين".

بقــي أن نــشير إلى أن التفاوض مع سورية وإبعادها عن إيران كان محور مقالات عديــدة نــشرت في الــصحف الإسرائيلية، من بينها مقال للكاتب في صحيفة معاريف "عاموس جلبوع"، وآخر لزميله في ذات الصحيفة "رافي مان". مع أن آخرين كانوا على النقــيض، كما هو حال "أوري دان" في معاريف أيضاً، والذي سبق وسخر من تصريح لآفي ديختــر، وزيــر الأمن الداخلي وأحد أعمدة حزب كاديما، قال فيه إنه على استعداد للتنازل عن هضبة الجولان مقابل السلام مع سورية. وهو ما تكرر في مقال للسفير السابق في الأمم المتحدة "دوري غولد" الذي رأى استحالة الفصل بين إيران وسورية، معتبراً أن من يقولون ذلك "لا يدركون مدى أهمية هذا المحور لدمشق".

على ان الملاحظ مع ارتفاع صوت هذه الاتجاهات بعد فشل العدوان على لبنان انها لم تــتوقف لمناقشة إشكالية الاحتفاظ بأرض الجولان أو جزء منها بمعنى مدى إمكان توفر

أغلبـــية إســـرائيلية مستعدة للتنازل عن الجولان كاملاً ومعه مزارع شبعا ناهيك عن ان الصفقة لا تتم من دون الضفة الغربية. لأنها بالضرورة ستفتح الموضوع الأساس، الموضوع الفلسطيني.

بيريز والسلام مقابل الخصخصة

يطـــرح شمعـــون بيريز، نائب رئيس الوزراء الحالي، ورئيس الوزراء السابق ورجل الدبلوماســـية المعروف رأيا لافتاً للانتباه، وإن كان يعبر عن طبيعة تفكيره كما برزت في تـــنظيرات "الشرق الأوسط الجديد" مطلع التسعينات. وفيما يبدأ بيريز مقترحاته بالدعوة إلى دعـــم حكومة السنيورة من أجل بسط سيطرتها على الأراضي اللبنانية، ومحمود عباس مـــن أجل السيطرة على الوضع الفلسطيني، وتقديم عرض تفاوض غير مشروط لسورية، لكـــنه يقـــدم خـــياراً آخر يتمثل في "مساعي ثلاثية الجوانب وتشمل إسرائيل والأردن والفلـــسطينيين"، وهـــو في التفـــصيل "خـــيار يبدأ بالجانب الاقتصادي بموازاة الجانب الـــسياسي"، وذلـــك مـــن خلال "تحويل كل الشريط الحدودي بين البحر المتوسط ونهر اليرموك إلى ممر اقتصادي مفتوح للتعاون، ويشتمل على مناطق سياحية وصناعية وزراعية، وسيكون من الممكن إيصال المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت". وكل ذلك في إطار تـــنظير يقول إن "أغلبية التغيرات التي طرأت في العالم منذ الحرب العالمية الثانية قد جاءت نتـــيجة التغيرات الاقتصادية". لكن بيريز لا ينسى أن يقترح على الفلسطينيين مفاوضات سياسية على أساس خريطة الطريق.

في ذات الـــسياق الفلسطيني يبرز رأي لافت للانتباه قدمه وزير الخارجية الإسرائيلي الأســـبق شـــلومو بن عامي، وهذه المرة في صحيفة لوموند الفرنسية، وليس في صحيفة إســـرائيلية، حيث طالب بسلام مع حماس وحرب على حزب الله، وذلك اعتقاداً منه بأن حماس ستقبل تسوية رفضتها منظمة التحرير. وفي حين لا يبدو طرحه مقنعاً بحال، إلا أن اللافـــت في كلامـــه هـــو تركيـــزه على المخاطر التي تشكلها "الحركات المتطرفة ذات الأيديولوجية الدينية المتشددة"، بوصفها تحدياً "لا تردعه مفاهيم الحرب الحديثة المعروفة".

تناول الطعام مع الشيطان!!

في ســـياق مقترحات الخروج من المأزق يبرز رأي لافت آخر، وهذه المرة من أفرايم هليفـــي، وهـــو رئيس الموساد ما بين عامي 89 و2002، ومستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة الحالية إيهود أولمرت، فقد كتب مقالاً بالعنوان أعلاه "تناول الطعام مع الشيطان" في صحيفة يديعوت أحرونوت، وجاء المقال خلافاً للمقترحات السابقة قبل إعلان وقف إطـــلاق الـــنار، ولكن إثر بروز معالم الفشل العسكري الإسرائيلي بعد ثلاثة أسابيع على الحرب (نشر المقال في 2006/8/2)، والشيطان الذي يعنيه هليفي هو إيران، حيث طالب بواحد من خيارين؛ إما مواصلة الحرب وتحقيق إنجاز عسكري في وجه حزب الله وإيران،

وإمـــا "دعوة إيران إلى طاولة المباحثات بجانب الولايات المتحدة وإسرائيل"، ويرى الرجل أن إيران سترفض في البداية، لكنها كلما شعرت بفشل إستراتيجيتها ستفهم حدود قوتها.

هكـــذا يبدو الارتباك هو سيد الموقف في الساحة الإسرائيلية، بعد الهزيمة العسكرية المدويّـــة في لبنان. والدليل هذا التباين في الآراء حول سبل الخروج من المأزق، ما يؤكد القـــناعة بأن الأفق مسدود إلى حد كبير في وجه طموحات المشروع الصهيوني، ليس لأن العرب يريدون الحرب ويشعرون بقوتهم، بل لأن مطالب المؤسسة العسكرية والأمنية وربما السياسية في الدولة العبرية لا زالت أكبر من قدرة "شركاء" السلام على احتمال شروطها من جهة، كما العجز العسكري والسياسي الإسرائيلي - الأميركي على فرضها من جهة أخرى. فكيف مع الفشل العسكري في لبنان (وفي فلسطين إن شاء الله).

ويبقـــى السؤال هو ما إذا كان زلزال لبنان إلى جانب فشل المشروع الأميركي في العـــراق ســـيدفعان نحو إعادة التفكير في أسس التسوية، أم أن التعنت سيواصل فعله، مع العلـــم أن أيـــاً مـــن الاحتمالين لن يغير في حقيقة أن المشروعٍ الصهيوني قد دخل مأزقه الوجـــودي الحاسم وبدأت رحلته نحو التراجع والانحسار وصولاً إلى النهاية في ظل صعود لثقافة المقاومة والجهاد والاستشهاد في وعي الأمة.

لقـــد كـــان من الممكن تقديم إجابة حاسمة عن هذا السؤال لو كان الموقف الرسمي العـــربي متـــضامناً للإفادة من المأزقين الأميركي والإسرائيلي، كما الإفادة من انتصارات المقاومـــات والممانعـــات ضد العدوان والاحتلال من أفغانستان حتى السودان. فالوضع الـــراهن عالمياً وإقليمياً شديد المؤاتاة لانتزاع مكاسب ملموسة حتى على مستوى القدس والـــضفة الغـــربية لولا ما تبديه بعض الأطراف العربية الرسمية من مواقف تتّسم بالميوعة والتراجع والاشتباك مع الداخل بدلاً من التضامن والمصالحة الداخلية والممانعة. انها فرصة تاريخـــية لا يجـــوز أن تفلت منّا، فكيف إذا انقلبت إلى نقيضها بسبب إثارة الصراعات الداخلية فلسطينياً ولبنانياً وعراقياً وعربياً - عربياً وعربياً - إيرانياً.

حماس وحزب اللّه والمعركة الواحدة

علي فخر الدين*

بعــد النــصر الكبير الذي حققه مجاهدو حزب الله بتحطيم أسطورة العدو الذي لا يقهر، بدأ الهجوم السياسي المضاد في المنطقة، فرُحنا نشهد محاولة أميركية لإقامة تكتلات واضــحة أقلــها حلف "المعتدلين" وقد ازدادت الضغوط على حماس للاعتراف بشرعية الاحــتلال الصهيوني لفلسطين، وإجبارها على قبول شروط اللجنة الرباعية ومن ضمنها "نبذ العنف" وإلقاء السلاح.

وإذا أضــيفت الضغوط المحلية في لبنان على حزب الله لإلقاء سلاحه، فإننا نستطيع القول ان نــزع سلاح المنظمات الفلسطينية في الأرض المحتلة وسلاح حزب الله في لبنان أصــبح الشغل الشاغل للسياسات الإسرائيلية – الأميركية الهادفة إلى القضاء على المقاومة والممانعــة شرطاً لإحكام السيطرة على المنطقة العربية – الإسلامية ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد الأميركي.

وقد سبق هذا النصر الكبير حدث آخر عظيم الأهمية هو الانتخابات الفلسطينية التي أتــت بحمــاس لتشكيل الحكومة الفلسطينية، مما دعم شرعية المقاومة بشرعية شعبية عبر صناديق الاقتراع موجهاً ضربة لاتهام المقاومة بــ "الإرهاب". الأمر الذي أرعب الساسة الأميركيين وقلب حساباتهم فحاولوا بكل جهودهم التخلص من هذه الحكومة ومحاصرتها.

ولكــن مــا كان للسياسة الأميركية أن تنجح لولا المشاركة العربية في الحصار إلى جانب البنوك العربية. وقد اعتبر البعض ان الهدف هو تركيع حماس لتقبل بشروط الرباعية كما إذلال قوى المقاومة ضد العدوان الأميركي – الصهيوني على المنطقة. وقد تمثل ذلك مــن خــلال سكوت عربي – بل مشاركة عربية – كان أبسط تعبيراتها إبقاء المواطنين الفلــسطينيين تحــت الحــصار والتجويع لأكثر من ثمانية أشهر من دون أن تتحرّك هذه

(*) كاتب – لبنان.

الأنظمـــة قيد أنملة لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني الأعزل، بل ربما سعى بعضها إلى تأديبه.

والأعجب ان وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، أصدر تصريحاً خَيَّر فيه حماس بـــين الاعتـــراف بالمـــبادرة العربية أو رحيل الحكومة. وذلك بدلاً من أن يطالب العدو الصهيوني الاعتراف بالمبادرة أولاً في الأقل. وقد نسيَ ما كان أعلنه الأمين العام للجامعة العـــربية ان التسوية السلمية في المنطقة قد ماتت إثر اجتماع مجلس الجامعة العربية (وزراء الخارجية) في القاهرة.

ثمّ كـــيف لا نتذكّر الجواب الإسرائيلي على المبادرة، ألم يكن اجتياح الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2002 وحصار عرفات وصولاً إلى اغتياله؟

ألم تعمل كل الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حماس من خلال وساطة مصرية على إعلان وقف النار من جانب واحد، وحتى دون قناعة بجدوى ذلك، لإتاحة الفرصة لرئيس الـــسلطة الفلـــسطينية محمود عبّاس للقيام بمفاوضات السلام مع العدو الإسرائيلي لتحقيق نـــتائج ملموســـة فيما يخصّ هذا الصراع. ولكن النتيجة كانت أسوأ مما كانت عليه قبل الهدنـــة. ومع ذلك لم نسمع تقويماً لتلك السياسة على ضوء تلك النتيجة من الوزير أحمد أبو غيط، أو الرئيس محمود عباس نفسه.

بـــل إن الغطرســـة الشارونية – الأميركية أدارت ظهرها لمحمود عباس ضاغطة عليه لنـــــزع ســـلاح المنظمات الفلسطينية وإخضاعها ولو عبر الحرب الأهلية. واليوم، وبعد الانتـــصار اللبـــناني نجد أجواء الحرب الأهلية في الأرض المحتلة آخذة بالتصاعد، ذلك ان اســـتمرار الضغط الأميركي – الإسرائيلي على المنظمات الفلسطينية ما كان ليمضي على هذه الصورة لولا تجاهل الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية. وقد وصل الأمر بالبعض إلى تحميل حماس مسؤولية فشل التسوية، ونفض كل غبار المسؤولية عن العدو الإسرائيلي في إفشال محمود عباس طوال عام 2005.

لقد بدا لنا من بعض المواقف العربية كأنها أصبحت ترى في حماس كما رأى فرعون في موســـى (ع) وأتباعه "إنّ هؤلاء لشرذمة قليلون.وإنهم لنا لغائظون" (الشعراء: آية 54-55) غـــير ان هـــذه "الشرذمة"، أصبحت عميقة الجذور، في وجدان الشعب الفلسطيني والأمـــة العـــربية والإســـلامية، كمـــا هو حزب الله في وجدان الشعب اللبناني والعرب والمسلمين.

وإذا كانـــت حماس قد عانت من الحصار ولا تزال فإن تلك المواقف الرسمية أخذت الموقف نفسه، عملياً، من حزب الله خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان. فأسْر حزب الله للجـــنديين الإسرائيليين كما أسْر حماس للجندي الإسرائيلي اعتبرا معاً "مغامرة"، وقد لجأ الـــبعض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمحاصرة حزب الله عبر الترويج للمقولات الطائفية محاولين تأجيج الصراعات المذهبية في المنطقة تحت شعار سني – شيعي.

وهنا علينا أن نبرز الهوّة الهائلة التي قامت بين هذه المواقف الغربية حتى عن السياسات العربية التقليدية ومواقف الغالبية الساحقة من الشعوب العربية والإسلامية حيث غدا حزب الله وحماس معاً أقوى قوتين مؤيّدتين من جماهير الأمة ونخبها سنة وشيعة، مسلمين ومسيحيين غرباً وشرقاً.

غير ان عدداً من المواقف العربية الرسمية باتت أمام خيارات محدودة، فإما أن تصبح غير مبالية أمام ما يحدث في المنطقة وترك الأمور تفلت على غاربها في الصراع الدائر بين المشروع الأميركي - الإسرائيلي في المنطقة من جهة وقوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية وعلى رأسها حماس وحزب الله ومعهما كل قوى الممانعة والرأي العام من جهة أخرى. وإما تعود إلى توازنها حيث مصلحتها ومصلحة الأمة كافة. أما من جهة أخرى فإن موقف اللامبالاة دفع قوى الممانعة الشعبية إلى النهوض لتصبح عاملاً مؤثراً وفاعلاً في المنطقة حتى باتت تتحدّى ليس فقط المشروع الأميركي - الإسرائيلي بل سائر القوى التي لا تتخذ مواقف من هذا الصراع.

بقي أمام هذه الأنظمة خياران، إما أن تستفيد من قوى الممانعة الشعبية لتحسّن شروطها في المعادلة في المنطقة وتجعل اعتدالها ممانعاً وليس مائعاً، وأما أن تتخذ موقفاً سلبياً منها فيتعرض الوضع إلى مزيد من التدهور. علماً ان ثمة أصواتاً داخل هذه الأنظمة ترى في قوى الممانعة تهديداً لوجودها. إن هذه نظرة خاطئة من قبل هذه الأنظمة. وبدهي ان نتيجة عدم ثقتها بشارعها، آلت على نفسها الابتعاد عنه والتساهل أكثر مع المشروع الأميركي - الإسرائيلي، وبدأت تعدّ العدّة من الآن إلى حصار قوى المقاومة والممانعة. الأمر الذي يفسح المجال لمشروع الشرق الأوسط المتجه إلى تفتيت حتى دولها نفسها. وذلك لولا ما يواجهه من مقاومة وممانعة.

والسؤال الآن، بعد كل الإخفاقات الأميركية في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين والسودان هل سيقتنع صانعو السياسة الأميركية بضرورة تغيير سياساتهم إزاء قضايانا وشعوبنا؟

يبدو ان سلسلة الإخفاقات الأميركية في المنطقة لم تقنع الإدارة الحالية وعلى الأرجح لن تقنع الإدارة الجديدة في حال فوز الديمقراطيين في انتخابات الكونغرس الشهر القادم، بإحداث التغيير ولو من أجل إنقاذ ماء وجه مؤيديهم. ان القوة المتغطرسة عمياء لا ترى إلاّ نفسها، وإذا أصيبت بهزيمة أو نكسة تحاول في المرة القادمة أن تقضي على عدوها لا أن تتنازل له أو تعترف بحقوقه، حتى تصاب بالضربة القاضية. وهذه سنّة كل الدول الإمبريالية كما الطغاة حين لا يتعلمون من عبَر الفشل ولا يلحظون ضعفهم فيمضون في عنادهم حتى تلحق بهم الهزيمة الكاملة. وهذا ما حدث مع الإمبراطوريات الآفلة قديماً وحديثاً وما حدث مع الطغاة من فرعون إلى الشاه.

إن الأنظمة أمام خيارين حالياً، ونصيحتنا أن تتبنى مطالب الأمة والعمل على

إنجازها، أو في الأقل، مراعاتها وعدم التحريض ضد قوى الممانعة. أمّا أن يأسروا أنفسهم مع المشروع الأميركي - الإسرائيلي فسوف تتعرض القضية الفلسطينية للتصفية، وتمزق دولهم.

من الواضح ان المنطقة باتت تحت بركان من الغضب قد ينفجر في أي لحظة إذا لم يتدارك المعنيون الموقف قبل فوات الأوان. وإذا حصل هذا الانفجار فالاحتمالات كثيرة منها الفوضى المدمّرة ومنها بروز قوى شعبية ستتحوّل إلى كرة تكبر يوماً بعد يوم لأن الشارع العربي - الإسلامي يراقب عن كثب التحولات الكبيرة في المنطقة ولن يبقى ساكناً إزاء هذا الصراع ونتائجه.

إذا كان وصول حماس للسلطة هو الحدث الهام الأول، فإن فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان كان الحدث التاريخي الثاني، وقد تعزّز ذلك بالدعم الجماهيري للمقاومة ولحماس ولحزب الله وأمينه العام السيد حسن نصر الله على مستوى الأمة كلها حيث ذابت، كالعادة، أمام القضايا الكبرى كل مظاهر الخلافيات الجانبية من مذهبية وطائفية وقطرية وإثنية. فقد راحت جماهير الأمة العربية والإسلامية تتابع أخبار العدوان الإسرائيلي وأخبار انتصار مجاهدي حزب الله.. لحظة بلحظة طوال فترة العدوان. وهي الآن تفعل الشيء نفسه في مواجهة العدوان العسكري الإجرامي على قطاع غزة.

الصومال إلى أين؟

موسى سمحان الشيخ*

تداعيات الحرب الأهلية في الصومال تفرض نفسها اليوم على المشهد السياسي برمته خاصة بعد أن تمكنت المحاكم الإسلامية ومناصريها من بسط سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد داعية في الوقت ذاته إلى مصالحة وطنية شاملة تضع حداً للاقتتال الداخلي وتقليم أظافر أمراء الحرب المتربعين على سدة الحكم هناك أو المتربصين به. ويتمحور الحوار الآن حول نقطتين أساسيتين كمدخل لمصالحة وطنية وقومية وهما: نشر قوة سلام أجنبية لحفظ الأمن والنظام وهذا ما تدعو إليه الحكومة الصومالية الانتقالية المدعومة قلباً وقالباً من قبل أثيوبيا وآخرين، فيما تعارضه المحاكم الشرعية بشدة لأسباب وحيثيات كثيرة. والنقطة الثانية: إعادة ملف حظر الأسلحة المفروضة على الصومال منذ سنين عديدة وقد أعرب مجلس الأمن مؤخراً وفي 13 آب/أغسطس من هذا العام عن استعداده لمناقشة موضوع الحظر، وإن قرنه بضرورة نشر قوات حفظ السلام في هذا البلد المنكوب. وهذا ما تؤيده الحكومة الانتقالية وتعارضه المحاكم الشرعية أيضا انطلاقا من مبدأ السيادة والاستقلال ورفع الوصاية الدولية والحد من التدخلات الإقليمية في الشأن الصومالي.

الجرح الصومالي ينزف بشدة ونذر الحرب الأهلية تأكل الأخضر واليابس، وهذا حال الصومال منذ رحيل محمد زياد بري عام 1991، وفي الحقيقة فإنّ أُسس تفجّر الحرب الأهلية لاحقاً بل ومبرراتها الموضوعية أُسّست ووضعت في عهده نتيجة للممارسات السياسية والقبلية في عهد هذا الحاكم الدكتاتوري. وذلك بالرغم من ادعائه الماركسية اللينينية. وكما اعتبرته الأحزاب الشيوعية (أنظر تصريحات لجورج حاوي أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني في حينه وقد اعتبره نموذجاً للماركسي اللينيني). فمنذ لحظة سقوط هذا النظام القبلي (العشائري في الأدقّ) الساقط أصلاً، ونتيجة له اشتدت التجاذبات السياسية

(*) كاتب قصة وصحفي – الأردن.

والعسكرية، وقسّمت البلاد إلى إمارات وممالك صغيرة تخضع لمشيئة الأجنبي وتعبّر عن مصالح قادة وأمراء حرب لا يهمهم مصلحة البلد من قريب أو بعيد وبقي الحال على هذا المنوال إلى أن جاء صعود نجم المحاكم الشرعية مؤخراً والذي فتح الباب على مصراعيه لتغيير يمكن أن يكون كبيراً وفي صالح الصومال ككل إذا وظف توظيفاً صحيحاً وجرت الاستفادة منه على خير وجه. ويمكن القول ان المحاكم الشرعية أنجزت حتى الآن وعلى الأرض الكثير من الانتصارات سواء أكان في مقاديشو أم جنوب الصومال أو سيطرتها حتى على مدينتي هوبيو وهاراديري وطرقها الآن أبواب بيداوا عاصمة الحكومة. بالإضافة لنشر الأمن والاستقرار وإزالة الحواجز وتأمين الناس على أرزاقهم وإشاعة الطمأنينة بين ظهرانيهم، هذا بالإضافة إلى فتح مطار مقاديشو أمام حركة الطائرات. وهناك من يقول ان طائرة تحمل سلاحاً قد وصلت بالفعل الى مقاديشو. ولقد نجحت المحاكم الشرعية على الأقل حتى هذه اللحظة في دفع 38 وزيراً وعشرات النواب إلى الاستقالة وإعلان الولاء لها، فهذه التطورات وعلى رأسها قضية الأمن حازت على رضا الشعب الصومالي. الأمر الذي أربك الحكومة ودفع بعض أفرادها إلى الارتماء أكثر بأحضان أثيوبيا.

ان التراكمات التاريخية والسياسية والتي تفرض نفسها بقوة على الواقع الصومالي تزداد حدّة ليس مع تكالب أمراء الحرب على السلطة واقتسام مناطق النفوذ إنما يزداد الأمر خطورة حينما نرى الوجود الأثيوبي الزاخر على أرض الصومال الحالية حيث قدّرت الأمم المتحدة مؤخراً وعلى لسان المبعوث الأخير أنّ عدد القوات الأثيوبية يتراوح بين خمسة آلاف جندي إلى ثمانية آلاف جندي، هذا بالإضافة للأقاليم الصومالية المنتزعة من أراضي الصومال التاريخية والملحقة بأثيوبيا. هذا عدا عن العلاقات الوطيدة والمتسمة بالتبعية غالباً من قبل بعض حكام الصومال من الممثلين بالحكومة الانتقالية الخاضعين لإملاءات دائمة وضد مصالح الصوماليين غالباً. أما الأمر الأسوأ فهناك الجفاف الذي يجتاح الصومال حالياً ويعرّض حياة مليوني نسمة للخطر كما أظهرت ذلك وحدة التحليل والأمن الغذائي للأمم المتحدة، مما يجعل الصومال في حاجة طارئة لمساعدة إنسانية عاجلة.

وفي الحقيقة لا يمكن فهم ما يحدث على الأرض الصومالية اليوم من صراعات وتطاحن داخلي ما لم نشر إلى تفاعل عاملين أساسين: العامل الخارجي الاستعماري، وضمن سياق ما يحدث في القرن الأفريقي من صراع على النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى، حيث أحدث العامل الخارجي مقترناً بالعامل الداخلي متأثراً به مؤثراً فيه تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية معيّنة وضعت بصماتها على الساحة الصومالية الآن.

فالصومال قسّم إلى خمسة أجزاء. وقد توزع الصومال بين استعمار فرنسي وآخر بريطاني، وثالث إيطالي، وتوسّع أثيوبي ثم نفوذ بريطاني فاحتلال أميركي عام 1991. ثم فوضى وانقسامات بعد هزيمة أميركا. هذا ويلحظ ان القوى الاستعمارية بخبثها ودهائها وسياساتها التخريبية وأدواتها المحلية، لجأت إلى معالجة وضع الصومال من خلال تسييس

القبيلة و لم يتعامل مع الصومال كقومية واحدة أو كمجموعة وطنية تسعى إلى الاستقلال[1]، وهــذا الأمــر بدوره أنتج دولة ضعيفة عشية الاستقلال منهكة اقتصادياً ومفلسة سياسياً وبــدون أطر إدارية فكان عمادها الأساسي الاعتماد على المساعدات الخارجية المشروطة والاســتمرار في اســتمرار تــسييس القبائل سلباً بإثارة الصراع والتناقضات في ما بينها واســتمرار نهب المال العام والصراع على السلطة من قبل أجهزة الدولة ومتنفذين قريبين مــنها. كل هذا أدّى إلى إفقار الصومال وتصحيره واستنــزاف موارده الداخلية، وكأن الاســتقلال لم يكن، أو على الأصح كان شرطا يمهّد لتدخل خارجي جديد. ثم الإنتقال من صراعات الحرب الباردة إلى نــزاعات الدول الكبرى اليوم.

هــذا ومن دون أن نقلّل من شأن العامل الداخلي الذي سعى لإدخال الأجنبي إلى المعادلــة الداخلــية، لقد دخلت أثيوبيا على خط الأزمة الصومالية مبكراً منتزعة أراضي وأقاليم صومالية ومجنّدة قوى تعمل وفقا لأجندة أجنبية تريد تدمير الصومال فعلاً، والأسوأ ان المعارضــة الصومالية لم تكن تملك بالفعل مشروعاً سياسياً مستقلاً وحقيقياً مما ضاعف الأزمة وجعل الصومال بين حجري الرحى، النفوذ الأجنبي والاحتراب الداخلي، والنتيجة ان الشعب الصومالي فقد ثقته بأطره الرسمية من أمراء حرب وخلافاتهم وتقسيمهم للبلاد وفقدان الأمل فضلاً عن ارتباطاتهم بالقوى الدولية والإقليمية.

هــناك تحــديات جسيمة بالفعل تواجه المشروع الوطني الصومالي عامة، والمحاكم الشرعية خاصة ما دامت هي المرشحة للعب دور مركزي في استقلال الصومال وتوحيده لــيس أقلــها الأطمــاع الخارجية ممثلة حالياً في الولايات المتحدة الأميركية تحت شعار "مكافحــة الارهاب" وتتبّع تنظيم القاعدة خاصة بعد تدمير سفارتي نيروبي ودار السلام. لقــد عمدت أميركا لإنشاء قاعدة عسكرية لمكافحة الارهاب في جيبوتي خاصة بعد أن تــورطت مــرتين في الصومال حيث هزمت شر هزيمة في عام 1992، وهي تحاول الآن العــودة بالوكالة عن طريق قوى ودول معينة، ويظل الدور الأثيوبي هو الأبرز محورياً في محــنة الصومال وهو يعادل الدور الدولي لأميركا على الصعيد الإقليمي. ثمّ وهناك الشأن الكــيني المزعج أيضاً في تداخلاته وإن كان لا يرقى لمستوى الدور الأثيوبي الحاد والمزعج حقاً، ويجب هنا أن لا ننسى الدوْران البريطاني والايطالي حيث لهما مصالح هامة وحيوية.

ومــن التحديات الأساسية التي تواجهها أية مجموعة سياسية أو أي حاكم قادم من أجــل صــومال موحد، تتمثل، بداية، بلغم الانقسامات العشائرية والجهوية. وذلك إذا وظفــت توظــيفا سلبياً وتجزيئياً. لكن من دون أن ننسى دور القبيلة أو العشيرة كعنصر ســلام ووئــام من خلال أعرافها وتقاليدها بل ووطنيتها أيضاً وحرصها على الصومال

(1) الصوماليون يصرون على انهم من أصل قبيلة واحدة توزعت إلى عشائر. ولا يعتبرون أنفسهم قبائل وإنما عشائر.

كوحدة واحدة. هذا ولا يقل عن العامل القبلي في شقيه الموجب والسالب غياب المجتمع الأهلي المديني إذ يتسّم هذا المجتمع هنا بغياب الفاعليات والأطر الناهضة والممارسات الإيجابية والنشطة، حيث غُيِّب هذا المجتمع عن عمد و لم يُعمل على تطويره وبنائه ليندمج في المجتمع الأهلي وليُسهم في تحقيق تنمية سياسية وطنية بعيداً من التدخّلات الخارجيّة.

لا يتعدى وجود المجتمع الأهلي المديني أكثر من 50 جمعية ومنظمة أهلية تتوزع على قطاعات التعليم والصحة والمرأة وحقوق الإنسان والشبيبة ورجال الأعمال. وما ينقص الصومال أيضاً وجود البنية التحتية على كافة المستويات، والافتقار إلى المستوى الإداري والتقني الرفيع لأن المعيار السابق في التنمية والتطوير، كان الموالاة لا الكفاءة، وكان التعصب لا الانفتاح، ويمكن القول بوضوح ان عوامل جذب الصومال للوراء متوفرة بكثرة ما لم تثبت المحاكم التي أصبحت القوة الأكبر انها قادرة على حكم الصومال بروح توليفية وحدوية تأخذ بالتعدد وتشرك الجميع ومن موقع ندّي في البناء والمساواة بل والأهم في استرداد هوية البلد الموحدة ذات الخصوصية الصومالية المتمثلة بالعروبة والإسلام ووحدة الأرض الصومالية.

ومما يحّز في النفس ونحن نستقرئ تفاعلات الأزمة الصومالية وآفاقها: أن نلحظ غياب الدور العربي غياباً شبه كامل، الأمر الذي لم يكن موجودا حتى في حكم الطاغية محمد زياد بري. فهناك اليوم غياب عربي قاتل، ففي أزمة الصومال الحادة كما في السودان، يتغيّب الدور العربي، أو يبهت إلى حد مستغرب حقاً. فالعرب هنا يفرضون حظراً مقصوداً على أنفسهم، إذ باستثناء دور سوداني – وهو موضع ترحاب من قبل قوى أساسية هنا كاتحاد المحاكم الإسلامية وخلافها – ودور يمني شبه معزول أيضا، لا يوجد إلاّ محاولات ضئيلة وخجولة للجامعة العربية تعبر عن نفسها كومضات بين فترة وأخرى، ولا تعكس سياسة تكاملية واعية، أو سعياً حثيثاً لإقالة عثرة الصومال والصوماليين. وما يلفت النظر حقاً هو غياب مصر غير المفهوم، وغير المسوّغ ثم غياب ليبيا التي ادّعت توجهها أفريقياً.

إن شر ما ينتظر الصومال هو هبوب رياح المواجهة والاقتتال بين القوى المتصارعة، فالحرب أنهكت الجميع. وقد أصبح السلام منشوداً. والسلام، ولكن ليس من خلال تدخلات القوى الأجنبية الطامحة والطامعة. فالسلام المطلوب يأتي من تحوّل المحاكم إلى عمود فقري ومن خلال الحوار المستفيد من التجارب المريرة والمؤلمة للشعب الصومالي، كما ان إشراك جميع القوى الوطنية الفاعلة مطلب لا مرد له، وبالمناسبة فإنه بالإضافة لدور العامل الداخلي الأساسي في المصالحة وتحييد العامل الخارجي المخرب والممزق دائماً، يبرز دور العرب وجامعة الدول العربية وحتى منظمة الوحدة الإسلامية لها دور في إنقاذ الصومال ومساعدته. وحتى منظمة الوحدة الأفريقية تتحمّل مسؤولية لجم أثيوبيا من التدخل العسكري المباشر في الصومال.

نفض الغبار عن العقلية السياسية والعسكرية العربية

علاّن بلال*

الغـــبار هنا ليس طبقة رقيقة يمكن أن يُزال بمذبة من ريش. فهو عموماً سميك تراكم طـــبقة علـــى طـــبقة. وبالطبع، انه ليس سواء في كل بلاد العرب لأنه متفاوت الدرجة بالضرورة. لكن في كل الحالات لا بد من نفضه بعد يأس متراكم من عدم جدوى إزالته إذ قـــيل ان العقـــل الرسمي عسكرياً وسياسياً يقاتل المستحيل (الجيش الإسرائيلي والدعم الأميركي له). ومن ثم لا حاجة إلى نفض الغبار عنه فقد يكون تراكمه أفضل تجنباً للهزائم والمزيد من الخسائر أو الخراب.

يُعلّمـــون في الأكاديمـــيات العسكرية ان من غير الممكن إدخال الجيش في حرب لا يملـــك فيها الغطاء الجوّي أو دفاعات جوّية تصد تحليق طائرات العدو فوقه. ويُعلّمون ان مـــن غير الممكن إدخاله في حرب إذا امتلك الجيش الذي يقابله سلاح دبابات أكثر عدداً وأفضل مما عنده، وأخيراً وليس آخراً يستحيل مقاتلة الجيش الإسرائيلي ما دامت أميركا في ظهـــره، فمـــن ذا الـــذي يمكنه أن يحارب أميركا وقد ثبّت الرئيس المصري السابق أنور الـــسادات هذا المعنى؟ فها هنا أيضاً تقوم الحسابات على أساس الفارق في التسلّح الجوي والبحري والأرضي والصاروخي والآليات والقدرات التكنولوجية والإمكانات المادية.

ولهذا على جيوشنا أن تقنع بما هي عليه من أسباب القوة الكافية لمواجهة شقيق، أو تمـــرّد داخلي، وعليها أن تستبعد كل تفكير لمواجهة الجيش الإسرائيلي. ومن هنا تراكم الغـــبار على العقل أكثر مما تراكم على الأسلحة، وبعضها كان يُشترى ليصدأ في المخازن أو ينتهي أجَله في التدريب.

(*) متابع للشأن الإسلامي — الأردن.

طبعاً كانت هنالك تجارب عسكرية كثيرة تدحض هذه النظريات بما في ذلك تجربة حرب تشرين وقبلها حرب الاستنزاف. ولكن خلال ربع القرن الأخير، وعلى التحديد، بعد المعاهدة المصرية – الإسرائيلية أنزلت غشاوة ثقيلة على تلك التجارب وما كانت تحمله من إمكانات للبناء عليها وتطويرها. بل أسدلت غشاوة غليظة حتى على المقولات التي حملتها المقاومة الفلسطينية. وذلك بعد اتفاق أوسلو وما تلاه من تطبيع هنا وهناك.

على ان تجربة حزب الله التي دحرت الاحتلال بلا قيد أو شرط من جنوب لبنان عام 2000، وبعدها تجربة الانتفاضة والمقاومة التي أفشلت الاجتياحات وكل سياسات القوة لإخضاع الشعب الفلسطيني أو القضاء على المقاومة، لم تكفيا حتى مع انسحاب شارون بلا قيد أو شرط من قطاع غزة مع تفكيك المستوطنات، لإقناع العقل الاستراتيجي العربي التخلص من تلك الغشاوة، ومن ثم ملاحظة ان الطريق غير مسدود لإنزال الهزيمة بالجيش الإسرائيلي بالرغم من تفوّقه بالسلاح والعديد والخبرات والكفاءات وما يلقاه من دعم أميركي خارجي.

من هنا كان لا بد من أن تقع حرب العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان كلّه لتقوم تجربة مقاومة ميدانية وصاروخية تنزل بالجيش الإسرائيلي هزيمة عسكرية اعترف هو بها قبل غيره من الذين لم يصدّقوا ما تراه أعينهم من دبابات الميركافا المحترقة أو تسمعه آذانهم من فشل تقدّم الجيش في كل النقاط التي حاول اختراقها أو الإنزال خلفها.

ولولا ان الإقرار بالهزيمة العسكرية جاء من الجانب الإسرائيلي لما صدّق الكثيرون ما رأته أعينهم وسمعته آذانهم أو رواه جنود الاحتلال وهم يتحدثون عن قصصهم في الميدان. لكنها الحقيقة التي لا مراء فيها، ولا مجال لدحضها أو الالتفاف حولها أو عليها.

فالتجربة في هذه المرّة كبيرة وساطعة، وبالصوت والصورة، واعتراف العدو وبإجماع. فالسؤال كيف أمكن للمقاومة الإسلامية أن تواجه الجيش الإسرائيلي الأكثر عديداً، أضعافاً مضاعفة، من عديدها والأفضل تسليحاً من تسليحها بما لا يقاس مع سيطرة هائلة على الجو، وفي البحر، ومن صواريخ ومدفعية أرض – أرض، وقد نال من الدعم الدولي وتواصل الإمداد بأكثر مما تطلبه الحاجة أو التبذير في استخدام النيران؟

الجواب عن السؤال يجب أن يأتي من الدراسة الميدانية نفسها كيف بنى حزب الله خطته الدفاعية وكيف نفذها خلال السنوات الست لماضية وكيف أعدّ مقاتليه؟ وكيف أسّس علاقته بالجماهير من حوله، وكيف وكيف؟

الجواب ببساطة وبلا دخول بالتفاصيل، على أهميتها لمن يريد أن يدرس التجربة، وهو ما يفعله الجيش الإسرائيلي قبل غيره، يكمن أولاً وقبل كل شيء، في ضرورة الاقتناع بأن من الممكن مواجهة الجيش الإسرائيلي. وذلك بالرغم من كل ما قيل أو يقال من نظريات حول سلاحه الجوي وإمكاناته التكنولوجية ومختلف أسلحته ودعم أميركا له.

ومـــن ثم التخلص من الرأي الذي يقول بعدم إمكان محاربته ما دمنا لا نستطيع أن نؤمّن مثل ذلك. لقد تبدّد هذا الرأي أمام حقائق ووقائع ما جرى على أرض الجنوب. مما يؤكد ان الـــذكاء الإنساني في تعويض النواقص يجب عدم إسقاطه من الحساب، وكذلك تحرير الإرادة وتـــصميمها وقـــيَم الشجاعة والتضحية المعزّزة بالعقيدة والإيمان. فما جرى كان نتـــيجة تـــدبير متكامل اجتمع فيه الذكاء والتصميم والعمل الدؤوب والحذر والحيطة ثم الـــتدريب على ما توفرّ من سلاح حتى لو كان دون مستوى ما يملكه العدو. ولكن مع ضرورة أن يبقى في الظلام من حيث ما يفعله الطرف المقابل في تهيئة نفسه للحرب.

وهكـــذا مـــرّة أخـــرى تأتي التجربة العملية، ومن الشعب ومن أرض الميدان ومن مـــبادرات آلاف الـــناس وصمود المؤمنين الشجعان، ومن القوة الأضعف لتغيّر في علم الحرب وتغيّر في مسلمات صحيحة عموماً لكن قابلة للاختراق كذلك.

فهل يمكن أن ينفض الغبار عن العقلية العسكرية والسياسية العربية لينظر أصحابها في الآفـــاق وفي أنفسهم، وفي شعوبهم وبما يملكون من إمكانات لو أحسنوا استخدام ذكائهم وتصميمهم ومثابرتهم على العمل الصامت والشاق؟ ولا يصح أبداً أن تمضي هذه التجربة ولا تتعلم منها جيوشنا وقياداتنا. بل ولا يصح ألاّ نتعلّم منها جميعنا.

الحركات الإسلامية والمسألة القطرية

هاني محجوب*

حتى هذه اللحظة لم يحظ خطر القطرية على الأمة العربية وحركاتها النهضوية من إسلامية وعروبية ووطنية بما يستحقه من التحليل الدقيق والفهم العميق.

فمن حيث المبدأ، ومنذ بدايات تلك الحركات، كان ثمة تسليم بخطر التجزئة التي فرضتها القوى الاستعمارية على البلاد العربية، بصورة خاصة، بعد أن جزّأتها إلى ما يزيد على الاثنين والعشرين جزءاً، قطراً، بلداً ثم دولة فانتساباً فهوية، فسياسة، فثقافة.

عندما نشأت حركات التحرير والنهضة كان رفض التجزئة من المبادئ والثوابت الأساسية، وكانت الوحدة كذلك. وقد ترتب عن هذه المبادئ والثوابت استمساكاً فكرياً ونظرياً وسياسياً بقضايا الأمة الكبرى وعلى رأسها قضية فلسطين كما القضايا التي نشأت عن المقاومات المسلحة أو الانتفاضات ضد الاستعمار المباشر، كما حدث في نصرة الأمة للثورة الجزائرية قبل نصف قرن تقريباً.

على ان كل ذلك قد أخذ يتراجع في الوعي والسياسة وبصورة خاصة، في الممارسة العملية، في العشر سنوات الأخيرة، حيث بدأت تظهر في صفوف الحركات الإسلامية والعروبية والوطنية ظاهرة القطرية حتى بمعناها الضيق وإن لم تصبح موقفاً معلناً يغسل يديه من الوحدوية كما فعلت، وتفعل الأنظمة العربية، عملياً، عموماً وبعضها راح يعلن ذلك معززاً الممارسة بالتنظير وحتى بالقانون.

صحيح ان اتجاه القطرية وغلبته في السياسة الفعلية برزا مع دولة الاستقلال، ومع السعي لتثبيت أركانها نظاماً وسياسة وثقافة وهوية. وقد نبع ذلك من طبيعة التجزئة ودولتها القطرية من جهة ومن الضغوط الخارجية التي جعلت من تكريس التجزئة في مرحلة الاستقلال كما كان الحال في مرحلة الاستعمار المباشر استراتيجية دائمة إزاء

(*) مهندس – لبنان.

الوضـــع العربي من جهة أخرى. وقد استُخدم ميثاقا هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، كمـــا القانـــون الدولي (سيادة الدولة) لتكريس تحوّل دولة الاستقلال إلى "وطن" نهائي وصـــيغة ثابـــتة بما يُسقط مشروع وحدة البلاد العربية مستقبلاً وحتى تضامنها وتكاملها وسوقها المشتركة راهناً.

ولهـــذا لا عجب أن نعيش اليوم زمن الانكفاء إلى القطرية المنغلقة في وجه أشقّائها والمتفلتة من قضايا الأمة المشتركة وفي مقدّمها قضية فلسطين أو مواجهة الهجمة الأميركية - الـــصهيونية التي تحاول الاستفراد بالدول العربية الواحدة بعد الأخرى لفرض ما أسمته "الشرق أوسطية".

فالكـــل تابـــع ما كُتب خلال العشر سنوات الماضية من مقالات وكتب في هجاء وحـــدة الأمـــة العربية وفي مديح الدولة القطرية وتكريسها. وذلك في وقت روّجت فيه للأفكـــار والسياسات الداعية للتكتلات الاقتصادية الكبرى وفتح الأسواق على بعضها، وصـــولاً إلى أن العالم أصبح "قرية صغيرة". لكن ذلك سار من قِبل النخب التي روّجت للعولمة جنباً إلى جنب مع تكريس الإنغلاق القطري العربي في ما بَين الأقطار العربية. فها هنا استُبعدَت نظريات الحاجة إلى التكتلات الإقتصادية الكبرى والسوق المشتركة، وفتح الحدود و"القرية الصغيرة".. بل أصبح من المحرمات (التابو) الإشارة إلى سلبيات التجزئة أو إلى وحـــدة الأمـــة العربية وتضامن دولها باتجاه الوصول إلى نوع ما من الاتحاد ولو كما الحال في الاتحاد الأوروبي.

لقـــد أصبح الإنكفاء القطري والانفلات من الإطار العربي، ناهيك عن الإسلامي، وحـــتى العالم ثالثي (تضامن المستضعفين في الأرض) سمة يمكن الجهر بها، بل فرضها فرضاً من دون مراعاة بدهيات ومبادئ مثل مفهوم الآية: "إنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربّكم فاعـــبدون" (الأنبياء 92)، أو أن القوة والعزة بالاتحاد فيما الضعف والذلة بالتفرق، أو أن المـــصلحة في تضامن العرب مع بعضهم في وجه الأخطار أو في تحقيق تنمية ونهضة أو في حماية حتى الدولة القطرية من التمزق إلى دويلات وكيانات كما يتضمنه "مشروع الشرق أوسطية". هذا المشروع الذي يحمل نظرية سلخ الهوية العربية والإسلامية عن هذه الأقطار العربية لِيَستبدل بها الانتساب الجغرافي إلى منطقة اسمها "الشرق الأوسط" ثم تكريس إعادة تقسيمها إلى دويلات مُشكّلة من مكوّنات أصغرٍ طائفية أو إثنية أو جهوية لتصبح منطقة "فسيفساء" (موزاييك) كما نُظرَ للمنطقة صهيونياً منذ أمد بعيد.

إن شـــرط الخـــريطة الفَسيفـــسائية الـــشرق أوسطية تكريس القطرية هدفاً أعلى واستراتيجية وسياسة وثقافة وممارسة عملية. مما يترك كل دولة تقلّع شوكها بيديها، وهي غـــير قادرة، فتقع، في نهاية المطاف فريسة سهلة لتجزئة جديدة وفقاً لما تحمله من تعدّد في مكوّناتها الدينية أو المذهبية أو الإثنية أو الطائفية أو حتى الجهوية.

إن انغـــلاق الدولة القطرية على أشقّائها، وهي في داخلها شأنها في ذلك شأن كل

دول العالم، متعدّدة في مكوناتها، يُفقدها القدرة على الدفاع عن وحدتها أمام التهديدات الصهيونية والضغوط الأميركية في المرحلة الراهنة. ممّا يعرضها بالتالي إلى التمزق والتفتت كمـــا يحدث الآن في العراق، ويثار مثله، أو يعدّ له في أكثر من قطر عربي من المحيط إلى الخلـــيج. وبالمناســـبة إن إيــــران وتـــركيا وباكستان وسائر الدول الإسلامية مرشّحة في الاســـتراتيجية الـــصهيونية للتجزئة الداخلية لأن ذلك من شروط تحقيق هيمنة إسرائيلية وتفوّق إسرائيلي كما إحكام السيطرة الأميركية عليها.

هذا كله، وبالرغم من بروزه الفاضح، أخذت تُواكبه اتجاهات الانكفاء القطري من قـــبل بعض النخب داخل حتى الحركات الإسلامية والوحدوية العربية والوطنية القطرية. ولعل من أبرز علامات ذلك تُمكن ملاحظته في العراق قبل الاحتلال وبعده ويمكن رصده من انخفاض منسوب الاهتمام بالقضية الفلسطينية ومدى العطاء لها بعد أن كان على رأس أجندة الحركات النهضوية الإسلامية والعروبية والوطنية.

وهـــنا أخذت بعض النخب تُغلّب مشروعها القطري ("الديمقراطي") على الصراع ضـــدّ الخط الأميركي - الصهيوني على قضية فلسطين والأمة ككل. صحيح ان الأمر لم يصل إلى الجهر بذلك والتنظير له لكن الممارسة الحقيقية تؤكد ما أخذ يتّسع من فراق بين الـــثوابت والمبادئ التي قامت عليها الحركات النهضوية من جهة وبين اتجاه بعض النخب فيها ممن راحوا يغلّبون قطريتهم وتحت أعذار شتّى على تلك الثوابت والمبادئ.

مـــن هنا نقول الحذار الحذار من اتجاهات السقوط في القطرية في الممارسة أولاً، ثم بالتلاعب بالتنظير والتذاكي ثانياً إذ أنّ الموقف من قضية فلسطين ومن الصهيونية والهيمنة الخارجية قولاً وعملاً، معيار لا يخطئ في الحكم على صحة السياسة وخطئها.

وقـــد عبّر عن ذلك الأستاذ محمد مهدي عاكف الزعيم الإسلامي الكبير حين اعتبر في تعلـــيقه على سياسات حزب أردوغان في تركيا أنّ "التجربة التي تتحالف مع الصهاينة غـــير محتـــرمة". في حين أنه أكّد أنّ "مستقبل إسرائيل يُكتب الآن في فلسطين ولبنان"، وذلـــك في إشارة منه إلى إنتصارات المقاومة الإسلامية الباسلة في كل من لبنان وفلسطين التي وضعت مستقبل بقاء الدولة العبرية على المحك. إنه معيار لا يخطئ.

ثلاث أغنيات للنصر

ياسين جابر*

بشرى

عاودكَ الشوقُ جنوبياً
أنشر للريحِ شعاركَ قافيةً ورويَا
مرَّ زمانٌ تتقاطرُ فيه أمانيكَ
كان يمام الوجد يراوحُ
بين البينينِ خفياً
مرَ زمانٌ تاه الوصل على مدّ الهجرِ
وكان عصيَا
ها أنت
مباخرُ بُشرى
مَطالعُ نصرٍ عُدتَ
وعاودك الشوقُ جنوبيَا
نهرٌ يتدفقُ في جنبات الأرض
ما زلت أميناً لمنابعك الأولى
موصولاً بالقافية الخضراءِ حفيَا
يبهَرك المجدُ وأنتَ
تقلّبُ في الرمل صحائفَ
يجلوها الريحُ إلى سمع الزمنِ دويَا

تتعثرَ بالرهبةِ في محراب التاريخِ
إلى عيتا الشعب.. إلى غزة هاشم
نشوان، وما كان التاريخُ نسيَا
عالية هذي القبة تُبحرُ في الغيمِ
إلى تاج الأرض مجنّحةً
تتنهّد بالمجد صباحَ مساء
ينقلبُ الطرفُ حسيراً رغم الرجعة
تعجبُ كيف تواصل روحُ الكونِ هنا
أرضاً وسماء
في مارون الراس وبنت جبيل
كنتُ هنالك
مات الفولاذُ على الذلِ
تهشَم وجهُ الأسطورةِ
كنتُ هنالك
طفلاً تعقله الدهشةُ
شعراً أعوَزه الرمزُ وجانبه الإيحاء
ألقِ المرساة هنا
واعَقلْ ناقة أيَامك
أنت برغمِ جراحك

(*) كاتب وشاعر – الأردن.

ما زالَ عنادُ الصخرِ برأسكَ
بين الوهمِ المتبدَد والَوعد َالصادق
يتوارثُكَ (عاملُ) والتاريخُ مناصفةً
ذاكَ جنوبُ الأرضِ
وكل جنوبٍ للأصلَ وعاء

الخروج من الظل

إلى أين يأخذنا النهرُ
سالت بنا ضفتاهُ على مهلٍ
ينثرنا شجراً في سفوح المكّانِ
إلى أين يأخذنا
قد تأزَرَ (بالحشر) و(العاديات)
وباح بمكنون ما ائتلقت هذه َالأرضُ
في عشقها قبل عصر الهوان
على شاطئ من زمان الرسَالة
ها أنت توقفُ لله خيلَ الزمانَ
على شارف من جنوب البطولَةِ
كانت أصابعُك العشرُ
رَجمَ الشياطين
تجلو التلالَ لتُلبسها حُلَة العنفوان
إنها دورةُ الشمسِ
عصرُ الخروجِ منَ الظلَ
فاشدد يديكَ على نجمة الصبح
اجْدل مراهنةَ – لعلاء الحقيقةِ –
أنّ صعوداَ وهاويةً
تتبادل ثوبين في مدى العمرِ
يا سيد الوقت
أقدم فأنت علَى الحقِّ
إنّي رأيتك في كتب الفقه
بين الحروف وملء المعانيَ
دوائرُ من ألقٍ غمرت راحتيك

وأنت تلقّى من الفيض
ما يستجيش به الصدر في عيترون
لا تبتئس للجراح فقد أدمنتنا
علونا عليها
وكنا صواعقَ موت على هديها
عند وادي الحجير لّنحفظ روح المكانِ
يا سيد الوقت
كيف يكون لقيصرَ فتوى السلاحِ
وجارك وحش جريحٌ
مراكبه ودماه على الثغر
حبلى بغدر، إلى زمنٍ
أوائله وأواخًره في الرهانِ

أساطير

تعود لحيفا نضارتها
بعد كيّ الجُذام شفاءً
وقد تعافى الجليلُ
وما عاد ظلٌّ يشوع
يمرُّ على عتبات أريحا بغير عقابٍ
وأنت الكفيلُ
تحرَّق وجه الأساطيرِ
وانكشفت عورة الروم صُبحاً
وكان الذّحُولُ
(وسوى الرومِ خلفَ ظهرك رومٌ
فعلى أيِّ جانبيك تميلُ)

من قصيدة.. نداء الجنوب

خالد أبو خالد(*)

جنوباً.. جنوباً خذوا دمكمْ
واعبروه إلى دمكم.. في جنوبٍ.. الجنوبْ
هو السنديان يشكل أحبابه
مثلما تتشكل قاماته... ويذكر بالأمهاتِ
خبزن على الصاج في الليل أرغفة
للجياعْ
ندى السنديان يذكر بالعاشقاتِ
انتظرن على ضفة الكلماتِ
رؤى السنديان تذكر بالشهَداءِ
يعيشون فيه... وينتظرونْ
تذكر أن الجنوب... جنوبُ المحارب
من أول الجرح حتى شمال العواصفْ...
صدى السنديان... شقائق من خضرةِ
الروح خفاقة كالبراقْ...
تذكر أن الجنوب فلسطينُ... والشامُ
إن الجنوب العراقْ...
هنا... تفتح الطائرات النوافذ... بينَ
القرى... والحصارْ...

* * *

فاحزنوا برهة كالقصائد
لكن حزناً مديداً.. مواتْ..
فضاء هو الآن.. يفتح بوابة للغناءِ
وشرق المطرْ

* * *

حقول من النار مشرعةٌ
والجهاتُ جميعاً... خطرْ...
أقول لكم إذ خسرت ثلاثاً – بكيتُ –
يلاحقني صوتُ أمي...
لن تخسر الآنَ... من يربح الحبَّ...
لن يخسر الحربَ
ضع قدماً في المنافي...
وضع قدما في المرافي...
وكفّن بياض المخاوفْ...
زمانٌ لهم... وزمانٌ لنا...
فالصنوبر يطلق أحزانه الآنَ...
يمشي إلى البحر فوق دروب ملغمةٍ
في العراءْ...
جنوبٌ هي الريح

(*) شاعر فلسطيني: سورية.

يـــا أيها الساهرون على خبر من دم في
الحرائق
جنوبٌ هو الوقتُ
يـــا أيها النائمون على تعب من خيوط
الهواءْ
ولا حلمَ في الماءِ... أو في الحيادِ
ولا وطن في الخَيالْ...
فحلم السماءِ... وحلم النساءِ... وحلم
النباتْ...
بلاد محررةُ الشمس من أسرها
لتفضفض أشعارها بالقمرْ
أقول لكم أيها الصائمون عن الصدقِ
إن القيامة مشروطةٌ... بالرمادْ[1]

(*) عن إسبوعية "المجد" – 28 آب/أغسطس 2006، الأردن.

الإسلام شريعة الحضارة الإنسانية*

حسن البنا**

لا شـــك أن حدث الأحداث في هذه الفترة هو ما يدور في أمريكا من مفاوضات ومباحـــثات ودراســـات في هذه المجامع العالمية.. في واشنطن تارة وفي سان فرانسيسكو أخرى، وما يسبق ذلك من لقاء بين أقطاب الأمم وزعماء العالم.

إن عـــدة آلاف من زعماء الشعوب والدول قد احتشدت في هذه البقاع الآن تفكر في مستقبل الإنسانية وتتلمس سبل السلام والهداية والخير والطمأنينة للناس.

ولا شك أن هؤلاء المجتمعين صادقو العزم في أن يتلمسوا لأممهم سبل الراحة.. فأما الدول الكبرى فلما ذاقت من هول الحرب وقسوتها وفظائعها.. وأما الدول الأخرى فلما عانـــت مـــن هـــول الضغط وشدة القسر ولما يتردد في صدورها من آمال كبار وأمان عـــذاب.. ومن وراء هؤلاء الآلاف من العلماء.. عين الدنيا كلها وأذن الدهر، وشعوب العـــالم جمـــيعا متلهفة مترقبة آملة متطلعة تنظر فجر الطمأنينة وبشائر السلم الدائم ونور العدالة والإنصاف المشرق الوضاح.

ولقد كانت بشارة طيبة وفاتحة حسنة.. أن يعلن المؤتمرون في واشنطن أنهم يريدون أن تمـــثل في تشريع محكمة العدل الدولية كل عناصر الحضارات الإنسانية وأمهات قواعد التـــشريعات العالمية وفي مقدمتها حضارة الإسلام وشريعته التي أقر المجتمعون أنها شريعة مستقلة صالحة لأن تكون مصدراً من مصادر التشريع والتقنين العالمي.

(*) كُتـــبت بمناســـبة انعقـــاد المؤتمر العالمي في واشنطن وسان فرنسيسكو للبحث في العلاقات الدولية بين الشعوب.

(**) الإمام الشهيد حسن البنا: نستعيد مقالته "الإسلام شريعة الحضارة الإنسانية" بمناسبة مرور مائة عام على مولده (1906 - 2006).

ولقـــد أحـــسن مندوبونا في مصر صنعاً، إذ كان في مقدمة اقتراحاهم هذا المقترح، وحـــين أقـــول مندوبينا، فلست أقصد مندوبي مصر وحدها، ولكن أقصد أولئك الكرام الفضلاء من ممثلي الشعوب العربية والإسلامية الذين أقرّوا مقترح وفد مصر، واتفقوا جميعاً على تأييده ومناصرته.

هـــذه فرصة لنا نحن العرب، ونحن المصريين لنقول للعالم: هاؤم أقرءوا كتابيه.. إننا لـــسنا كما يظن الناس همجاً ولا متأخرين، ولكنّنا منذ القديم وقبل أن تتفتح عين أوروبا علـــى النور، أو تكتشف أمريكا في العالم المتمدين المعروف.. كنا نتعامل بشريعة سامية المـــبادئ عالية المقاصد خصبة فصيحة تماشي العصور والأجيال وتسد حاجة من شاء من الأمم والشعوب.

وهذه فرصة للعالم كله ليسمع هذا الصوت الذي حيل بينه وبين أن يسمع من قديم، ولينـــتفع بآثـــار رحمة الله التي اختصنا بها أولا نحن الشرقيين، فجعل أرضنا مشرق شمس الوحـــي ومطلـــع أنـــوار الهداية ومنبت الأنبياء والمرسلين وموطن الصالحين والقديسين، ومدرسة الكتب السماوية، تتلقاها النفوس المؤمنة لتنشرها في الأرض ويسعد بها الأشقياء والمحرومون.

هـــذه فرصـــة لـــنا وللعالم، نريد أن نقول فيها للناس عامة وللمؤتمرين خاصة بملء أفواهـــنا.. إنكم تنشدون السلام وقد اجتمعتم هنا للناس، وهذه الأمم كلها ترقب على أيديكم الطمأنينة والسلام.

ونحـــن العرب، ونحن المسلمين ونحن الشرقيين قد ورثنا السلام في فلسفاتنا وفي أدياننا وفي كتبنا وفي تاريخنا الطويل العريض الزاهي المشرق، حتى صار قطعة من أرواحنا ومعنى من معاني وجودنا وكياننا فقرآننا هدى ورحمة ونور وشفاء يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم **"وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين"**.. وإنجيلنا يعلن "في الناس المسرة وعلى الأرض السلام.."

ولـــيس في الدنـــيا كلها دين ولا نظام اجتماعي جعل السلام تدريباً عملياً يطبع به أنـــصاره ومعتنقيه كما جعل ذلك الإسلام في شريعته "الحج" وهي شريعة السلام.. فمنذ يُحرم الحاج فقد صار سلاما لنفسه، فلا يقص ظفرا ولا يحلق شعراً.. وصار سلاماً لغيره من بني الإنسان فلا يجادل أحداً ولا يعلن حرباً ولا يثأر من خصم حتى ولو لقي قاتل أبيه لما استطاع أن يبسط له بالقول لساناً ولا بالأذى يداً **"فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج"**.. بل إنه ليكون سلاماً لغيره من الحيوان والنبات فلا يصطاد حيوانا ولا طائرا ولا يعضد شجرا ولا يقطع نباتا.

وهكـــذا يظـــل الحاج في هذا الميدان من السلام حتى يتحلل.. فهل في الدنيا شريعة فرضت على أبنائها السلام كما فرضه على الحاج، الإسلام؟

نريد أن نقول للناس في هذه الفرصة، ونصيح في أذن الدول القوية والشعوب القادرة المتحكمة.. هذه عناوين حياتنا... سلام في سلام، فممّ تخافون؟!

لا تقفوا في طريق حريتنا ولا تحولوا بيننا وبين أن نستكمل قوتنا ولا تتهيبوا العدوان في وحدتنا بل ساعدونا على ذلك وأعينونا عليه، وسترون من هذه النفوس التي طبعت بالسلام سداً منيعاً يقف دون المبادئ الهدامة والأفكار المدمرة والثورات المخربة والمطامع الفاسدة، ويشيع في الدنيا كلها معنى الطمأنينة الحقة والسلام الدائم الصحيح.

نريد أن نقول لهؤلاء المؤتمرين ولغيرهم.. إنكم تريدون أن تعلنوا فكرة الإخاء والمساواة، وهذه من مواريثنا وذخائر كنوزنا نحن المسلمين.. فإنما جاء ديننا ليقضي على نعرة الأجناس والألوان، ويعلن المساواة بين بني الإنسانية **"يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء. واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً"**.

نريد أن نقول لهؤلاء المؤتمرين ولغيرهم، إنكم تريدون أن تثبتوا دعائم الديموقراطية الصحيحة وتقروا مبادئها في الأرض وتعلنوها للناس شريعة العصر الجديد.. ولكنا نحن المسلمين قد تلقيناها درسا أولياً في أبجدية ديننا، وفي تاريخ أسلافنا، وطبقناها نظاماً عملياً على أديم صحرائنا وفي ظل مضاربنا وخيامنا، وسجلها الله حكماً عربياً في آيات كتابنا، كما نظمناها أدباً رائعاً في قصيد شعرائنا.

نريد أن نقول لهؤلاء المؤتمرين ولغيرهم إنكم اجتمعتم هنا لتقروا فكرة العدل لتكون دعامة السلام ومبدأ العقوبة لمن أبى إلا سبيل الإجرام، وهذا بعض ما يحفظه صبياننا في المكاتب ويدرّسه علماؤنا في المساجد، ونعلنه في مجتمعاتنا في الصباح وفي المساء، لأن القرآن يقول:

في العدل المقرون بالرحمة **"إن الله يأمر بالعدل والإحسان"**

وفي العدل في الحكومة **"وإذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل"**

وفي العدل مع الخصوم **"ولا يجرمنّكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى"**.

وفي العدل مع الأقارب والأصدقاء **"كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا"**.

ثم يقول في حماية العدل بالقوة حين لا يجدي إلا العقاب **"فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلى أمر الله، فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين"**.

نريد أن نقول لهؤلاء المؤتمرين ولغيرهم. إنكم اجتمعتم هنا لتقروا هذه المبادئ وأمثالها وأنتم على ذلك مشكورين، ولكنكم لا تملكون في مجامعكم هذه إلا الوسائل السياسية والأسباب المادية، ولا تعتمدون إلا على النصوص القانونية... ولكننا نملك مع هذا كله مفاتيح النفوس الإنسانية وتوجيهها نحو الله.. وربطها بأسباب السماء ووصلها

بـالملأ الأعلـى وإحـيائها بهذا الفيض الغامر من روحانية كتبنا وأنوار عقائدنا وإيماننا.. **"وكـذلك أوحيـنا إليك روحاً من أمرنا".. "أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمـشي بـه في الـناس، كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها".. "ينـزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده أن أنذروا أنّه لا إله إلاّ أنا فاتقون"**

فـنحن لهذا أقدر على الوصول والدوام والخلود.. وما أجمل أن تلتقي هذه الوسائل جميعا، فيلتقي وازع السلطان بوازع القرآن.

نـريد أن نقـول كل هذا، وأن نؤدي بهذا القول واجبنا نحو أنفسنا وميراثنا وديننا ووطنـنا، ونحو العالم كله.. فنحن مطالبون ولا شك بأن نضع لبنة في هذا البناء الإنساني الجديـد، والعجـيب أن عندنا نحن أفضل اللبنات.. بل إننا لنستطيع أن نقيم على دعائم حضارتنا، للناس لو أرادوا، بناء على أمتن القواعد وأحدث النظم والمبتكرات وصدق الله العظـيم: **"قـد جـاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويهديهم إلى صراط مستقيم"**.

فإلى الذين يستطيعون القول ويكون لقولهم أثره وخطره، وإلى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.. نتقدم بهذه الكلمات.

نص "وثيقة مكة"*

ضمت وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي، التي وقعت على مشارف البيت الحرام بمكة المكرمة، عشرة بنود شملت عناصر الفتنة في العراق. وجاء في الوثيقة:

أنه بناء على ما آلت إليه الأوضاع في العراق من إهدار للدماء وعدوان تحت دعاوى تتلبس بالإسلام والإسلام بريء منها، نعلن نحن علماء العراق من السنة والشيعة، أننا اجتمعنا في مكة المكرمة، واصدرنا هذه الوثيقة الآتي نصها:

البند الأول: المسلم من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وبهذه الشهادة يعصم دمه وماله، ويدخل في ذلك الشيعة والسنة جميعا، وأن القواسم المشتركة بين المذهبين تضعف مواضع الخلاف وأسبابه، والاختلاف بين مذهبين هو اختلاف نظر وتأويل، وليس اختلافا في أصول الإيمان ولا أركان الإسلام، ولا يجوز لأحد من المذهبين أن يكفر الآخر، ولا يجوز شرعا إدانة مذهب بسبب جرائم بعض أتباعه.

البند الثاني: دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرام، فلا يجوز التعرض لمسلم شيعي أو سني بالقتل أو الإيذاء أو الترويع أو العدوان على ماله، أو التحريض على شيء من ذلك، واجباره على ترك بلده أو محل اقامته او اختطافه أو أخذ رهائن من أهله بسبب عقيدته أو مذهبه.

البند الثالث: لدور العبادة حرمة، وتشمل المساجد والحسينيات وأماكن عبادة غير المسلمين، فلا يجو الاعتداء عليها أو مصادرتها، أو اتخاذها ملاذا للأعمال المخالفة للشرع.

البند الرابع: إن الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية، ما يحدث في العراق، هي من الفساد في الأرض، الذي نهى الله عنه وحرمه، وليس اعتناق مذهب أيا كان مسوغا للقتل أو العدوان، ولو ارتكب بعض اتباعه ما يوجب عقابه.

(*) وقع علماء دين شيعة وسُنة عراقيون في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006 في مكة على وثيقة من عشر نقاط لحقن دماء المسلمين في العراق. وتم التوقيع على الوثيقة في ختام اجتماع دعت إليه منظمة المؤتمر الإسلامي.

البـــند الخـــامس: يجـــب الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية، كما يجب الامتناع عن التنابذ بالألقاب وإطلاق الصفات المسيئة لكل طرف على غيره.

البـــند السادس: مما يجب التمسك به الوحدة والتلاحم والتعاون على البر، وذلك يقتضي مواجهة كل محاولة لتمزيقها، والاحتراز من محاولات الافساد بينهم.

البـــند السابع: المسلمون من السنة والشيعة عون للمظلوم، ويد على الظالم، ومن أجـــل ذلـــك يجب إنهاء المظالم واطلاق سراح المختطفين والأبرياء والرهائن من المسلمين وغير المسلمين، وارجاع المهجرين إلى أماكنهم الأصلية.

البند الثامن: يذكر العلماء الحكومة العراقية بواجبها في بسط الأمن وحماية الشعب العراقي بجميع فئاته وطوائفه وإقامة العدل بين أبنائه، ومن أهم وسائل ذلك إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء وتقديم من تقوم عليه أدلة جنائية إلى محاكمة عاجلة عادلة وتنفيذ الحكم عليه.

البـــند التاسع: يؤويد العلماء من السنة والشيعة جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق.

البـــند العاشـــر: المـــسلمون السنة والشيعة يقفون بهذا صفا واحدا للمحافظة على اســـتقلال العراق ووحدته وسلامة أراضيه وتحقيق الإرادة الحرة لشعبه، يساهمون في بناء قدراتـــه العـــسكرية والاقتصادية والسياسية، ويعملون من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الدور الثقافي والحضاري العربي والإسلامي والإنساني في العراق.

إن العلمـــاء الموقعين على هذه الوثيقة يدعون علماء الاسلام في العراق وخارجه إلى تأييد ما تضمنه البيان والإلتزام به، وحث مسلمي العراق على ذلك. ويسألون الله وهم في بلده الحرام أن يحفظ على المسلمين كافة دينهم، وأن يؤمن أوطانهم وأن يخرج العراق من محنته، وينهي أيام إبتلاء أهله بالفتن.